الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمـــي
بعنوان:

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه امن الحدود - ليبيا أنموذجا -

إعداد الطلبة:
- حبيطوش دلال
- ديلمي دلال

تحت اشراف:
- أ.د بوعيسي حسام الدين

لجنة المناقشة:

أ.د شطاب كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ.د بوعيسي حسام الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د طيايبة ساعد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

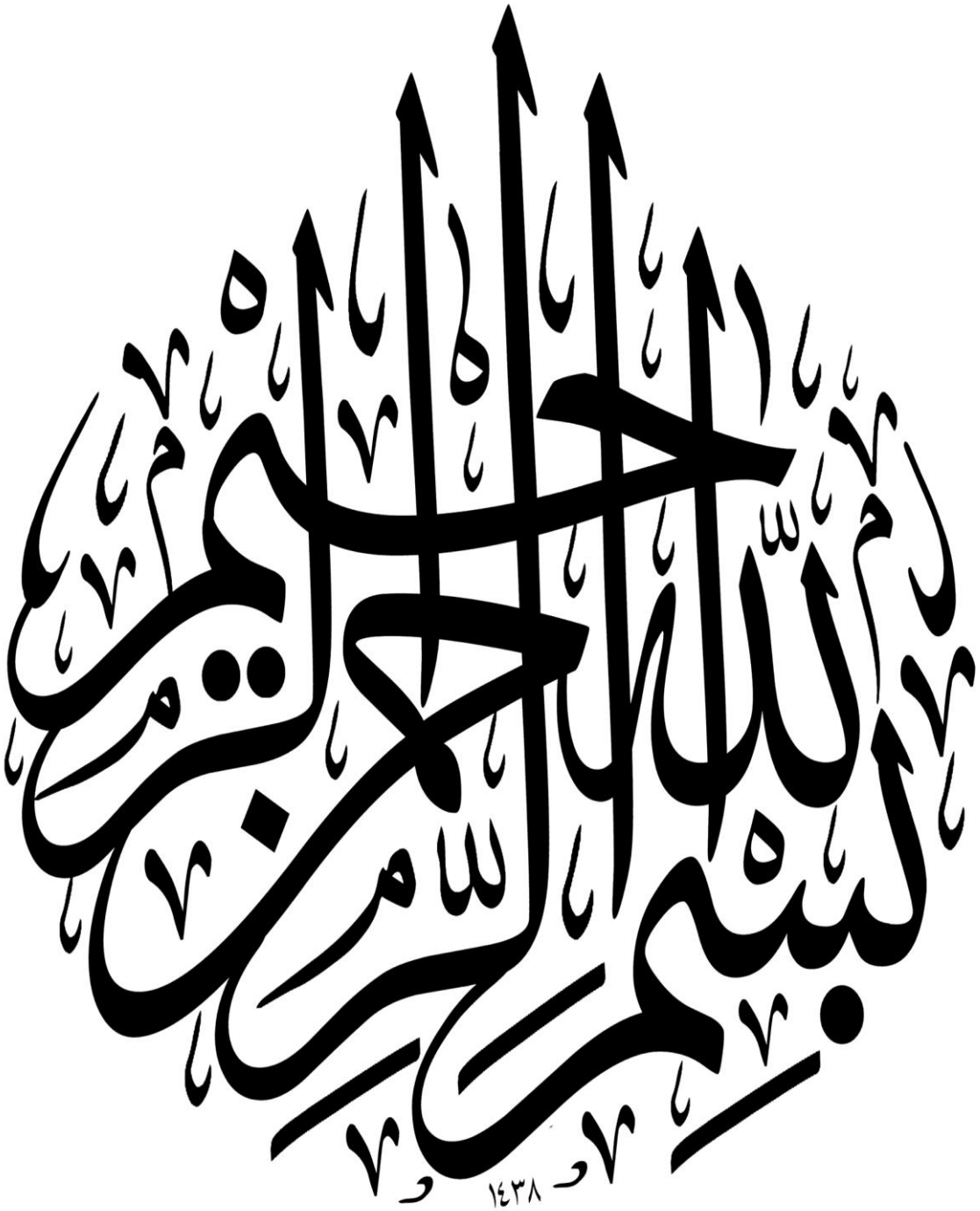
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حبيطوش دلال الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب،

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200934790 والصادرة بتاريخ 2017/01/18

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه أمن الحدود.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.05.30

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): دلمي دلال الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 202183344 والصادرة بتاريخ 24 / 11 / 2021

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الأبعاد الدينية الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/05/30

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف

" حسام الدين بوعيسي "

الذي لم يبخل علينا بالتوجيهاته وإلى أستاذ فاتح العياشي

الذي كان عونا لنا في إنجاز هذا العمل.

اهـــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي ثمرة جهدي إلى **جدتي** رحمها الله وطيب ثراها

إلى **الوالدين** الكريمين أطال الله عمرهما

إلى زوجي الموقر " **فاتح العياشي** "

وإلى بناتي قرة عيني **ملاك النور – لجين – نور اليقين – نور الايمان**

إلى كل الاهل والاقارب والصديقات

إلى كل من ساهم في تبليغ الرسالة العلمية النبيلة

خاصة **الأساتذة الكرام** مع فائق احترامي وتقديري لهم.

وإلى من كانت في جانبي في هذه الرحلة الدراسية **دلال حبيطوش** أتمنى لها كل التوفيق والسداد في حياتها.

ديلمي دلال

اهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح مهداة إلى **الوالدين العزيزين**

إلى أبنائي مصدر قواتي في هذه الحياة

محمد أمين، فاروق، رائد وشهد

إلى **كل أفراد عائلتي** الذين كانوا دائما لي السند

وإلى من كانت في جانبي في هذه الرحلة الدراسية **دلال ديلمي** أتمنى لها كل التوفيق والسداد في حياتها

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

حبيطوش دلال

مقدمة

يعتبر الامن محور الدراسات في المقاربات الكلاسيكية في علم العلاقات الدولية لذا فإن الدول تولي أهمية بالغة لمفهوم الامن وجعله على رأس الاولويات في اعتباراتها مما خلق أبعاد ومستويات تبعا للعقيدة الامنية المتبناة من طرف الدول وحسب ما يقابلها من تحديات ورهانات استراتيجية لمجابهة التهديدات الامنية للدول بما يضمن المصالح العليا للدولة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة هذه التهديدات عسكرية اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

يعد موضوع الاستراتيجية الأمنية ذات أهمية قصوى في استراتيجيات الدول الامنية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد أن كان البعد العسكري في الغالب هو المحدد الاساسي في تحديد معايير القوة لدولة وتحولها من بعدها العسكري إلى أبعاد أخرى ومن أمن دولتي إلى الامن الانساني والامن الغذائي والامن البيئي خاصة مع دراسات الاستراتيجية مع باري بوزان.

وبناءا على هذا يمكن القول أن مفهوم الامن تجاوز البعد الكلاسيكي ليشمل أبعادا أوسع وأشمل بكثير، مما فرض على الدارسين والباحثين و حتى صناع القرار في العلاقات الدولية صياغة سياسات ووضع تصور على أوسع نطاق لمفهوم الاستراتيجية الامني يتماشى وتطورات الحاصلة خاصة في المناطق التي تشهد حركيات وتجاذبات، حيث ارتبطت التهديدات الامنية بالتحول في مفهوم الامن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي وإنساني هذا التوسع ارتبط مع التهديدات التي مست العديد من نقاط العالم التي لم يعد ميكانزمها الاساسي الهاجس الامني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى مرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية والاتجار بالمخدرات، هذه التهديدات والمخاطر التي زادت وتيرتها مع نهاية الالفية، باعتبارها المشاكل التي أصبحت تشكل خطرا على المشهد الاقليمي والدولي

ومن الدول التي تكتسي أهمية استراتيجية والتي أضحت رقعة صراع كبرى ومنطقة نفوذ بامتياز بين القوى التقليدية والصاعدة دولة ليبيا التي أصبحت مجالا للحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى في العالم فهي تشكل اليوم سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل

المنطقة خاصة الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي والحضاري وامتدادها الجيوبوليتيكي لدول منطقة الساحل أوروبا.

وبناء على هذه التهديدات والمخاطر التي لم تعد بعيدة عنها الجزائر، مما جعل الاخيرة تسعى لتحقيق الامن في ليبيا عبر مجموعة من الآليات والميكانزمات الامنية والسياسية والدبلوماسية التي تجتمع كلها في إطار المقاربة الجزائرية وفي ظل هذه التطورات واعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وتعطيل الحلول الجزائرية.

سنتناول في هذا الموضوع إشكالية الامن في ليبيا والاستراتيجية الجزائرية الامنية في تأمين الحدود مع ليبيا،" التصور الجزائري" تجاه تحقيق وبناء الامن في المنطقة خاصة في ظل التصورات الحاصلة والراهنة والفراغ الامني وانكشافية الحدود وتدهور الوضع على كافة المستويات خاصة أمنية وغياب سلطة مركزية جامعة في ليبيا، حيث أصبح لزاما على الجزائر بحكم ارتباطها الجغرافي والحضاري أن نتبنى مقاربة شاملة لحماية أمنها فالهدف من الدراسة، لهذا الموضوع هو محاولة الوصول إلى تأكيد حقيقة أن الأمن جوهر كل القضايا والسعي إلى تحقيقه في ظل التنافس بين القوى الكبرى من أجل الحصول على أكبر المكاسب الحيوية.

فطبيعة المخاطر التي يتعرض لها الامن الاقليمي للمنطقة تتبع أساسا من مصادر معقدة ومتعددة الابعاد داخل الدول وتشير هذه المخاطر إلى أنه يجب على الجزائر أن تتبنى جملة من الاستراتيجيات والسياسات لحماية المصالح من خلال تحقيق الامن الوطني وبعده الانتقال للحفاظ على الامن الاقليمي وهذا ما يعطى للدراسة أهمية من خلال الربط بين الامن الوطن والاستراتيجية الامنية للجزائر من أجل تحقيق أمن حدودها.

ولمعرفة هذه المقاربات وأبعادها الاستراتيجية وفي ظل ما تشهده دولة ليبيا من توترات وحراك على مستوى بنية الانظمة السياسية في المنطقة وتفاقمها وما جري عنها من انعكاسات سلبية على الامن الاقليمي وعليه نطرح الاشكالية التالية:

هل نجحت الجزائر في تأمين حدودها مع ليبيا؟

أ- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوعنا في تأكيد مفهوم الامن وتعدد مصادر تهديده وفي علاقة الامن بالاستراتيجية وكذلك الاهمية الجيوبوليكية للجزائر وآثار والتبعات الازمة الليبية التي كان لها الاثر على بلدان الجوار وخاصة الجزائر وتشكل العديد من التهديدات على الحدود الجزائرية.

ب- أسباب اختيار الموضوع:

1-الاسباب الموضوعية:

تكمن أهمية الموضوع من جهة، وازدياد التحديات المتعلقة بالأمن الحدود ومشاكل الهجرة غير شرعية والجماعات المسلحة والاضطرابات الحاصلة في الدول الحدودية مع الجزائر، وبالتالي على الباحثين محاولة رسم الاستراتيجية الكفيلة بتأمين الحدود وتفادي الانعكاسات السلبية للدول المجاورة من الناحية الامنية.

2-الاسباب الذاتية:

بالرغم من صعوبة هذا الموضوع نظرا لتعدد الفواعل المتعلقة بالظاهرة الامنية وتشعبها إلا أننا اخترنا هذا الموضوع بهدف تقديم فهم وطرح وتصور لمفهوم الامن وأبعاده بالنسبة للجزائر بعيدا عن التصورات الجاهزة بل من خلال التحليل.

ت- إشكالية الدراسة:

إن الاشكالية الاساسية التي حركت اختيارنا للموضوع ترتبط بمدى اضطراب الحدود وبالتالي تبنى استراتيجية من شأنها ضمان استقرار الجزائر وهنا يبرز دور الاستراتيجية

الامنية الجزائرية بما يضمن أمن حدودها والتي تعتبر من أهم الاستراتيجيات صانع القرار في الدولة.

أسئلة الدراسة:

أولا: ماهي الاستراتيجية الامنية الجزائرية اتجاه أمن الحدود.

ثانيا: ماهي أبعاد المشاكل الامنية المرتبطة بأمن الحدود.

ثالثا: هل نجحت الاستراتيجية الامنية الجزائرية في تأمين الحدود.

ث- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

- تبنت الجزائر استراتيجية أمنية فعالة نجحت من خلالها في تأمين حدودها.
- **الفرضيات الجزئية:**

أولا: يفرض الموقع الجيوبولتيكي للجزائر تحديات أمنية كبرى.

ثانيا: تلعب الفواعل الخارجية دورا كبيرا في تأزيم المشاكل الحدودية.

ثالثا: نجحت الجزائر في تبني استراتيجية تعاونية في تأمين حدودها.

ج- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتفسير الاستراتيجية الامنية للجزائر في مجابهة التحديات الامنية بما يكفل أمن الحدود، كما استخدمنا في الفصل الثالث نموذج دراسة حالة الحدود الليبية الجزائرية بما يخدم طبيعة الموضوع.

ح- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

أولا: تميز مفهوم الاستراتيجية الامنية وأمن الحدود في الجزائر.

ثانيا: أهم المقاربات المتعلقة بموضوع الاستراتيجية الامنية لأمن الحدود.

ثالثا: بيان الابعاد السياسية والعسكرية لأمن الحدود.

خ- مصطلحات الدراسة:

1-الاستراتيجية الامنية:

هي الطريقة التي "تهدف إلى تسخير كافة الامكانيات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الامن والتطويع تلك القدرات لتلاءم ظروف الواقع وتحقق لأهداف وفقا للمبادئ والاسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل، متى أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الامني".

2-التهديدات الامنية:

فالتهديد هو الحاق الضرر والاذى بالأخرين فالتهديدات الامنية هي " الطريقة التي يرسم بها الرعب على شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الاذية التي أراد الحاقها بها" وقد اعتبر جان إيلشر Jan eichler يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بالفاعل الدولة، جماعة، فرد، فيتسبب بحالة من الهلع والخوف.

3-الجزائر:

دولة عربية تقع في الشمال الغربي للقارة الافريقية يحدها شرقا ليبيا وتونس وغربا المغرب الصحراء الغربية وموريتانيا أما جنوبا مالي ويحدها شمالا حوض البحر الابيض المتوسط تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم² ولها شريط ساحلي 1200 كلم ولها امتداد كبير للحدود الدول المجاورة.

4-ليبيا:

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على ساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب الغربي النيجر وتشاد ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس تقدر مساحتها ب 1.759.540 كلم².

د- حدود الدراسة:

1-الحدود الزمانية:

حددت الفترة ما بين 2011 إلى غاية 2014 إذ تحاول رصد كافة التفاعلات والتداعيات والتحولات التي فرضتها الازمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية.

2- **الحدود المكانية:**

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في بلدين وهما ليبيا والجزائر.

ليبيا :

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان والجنوب تشاد والنيجر ومن المغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس تقدر مساحتها 1.759.540 كلم².

الجزائر:

تقع الجزائر شمال القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم² تشكل الصحراء عمقها الافريقي ولها حدود مع العديد من الدول.

الدراسات السابقة:

إن كل عمل علمي لابد أن تكون قد سبقته جهود أخرى ممثلة في شكل دراسات سابقة ومن أبرز هذه الدراسات:

1- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بعنوان المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل، من إعداد الطالب قلاع الضروس سمير.

2- مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بعنوان التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، من إعداد الطالب سعيدي ياسين.

3- مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، بعوان استراتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الامنية الجديدة، دراسة حالة الجزائر، من إعداد الطالب مريني مصطفى.

4-دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية بعنوان الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية لسليم قسوم، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية.

5-مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات استراتيجية بعوان الاستراتيجية الامنية الامريكية في الخليج العربي، دراسة مقارنة بين فترة حكم بوتن الابن وباراك أوباما، من إعداد الطالبتين مروان هادفي وسعيدة مويسي.

6-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دراسات مقارنة، بعوان تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر من إعداد الطالبة أو شريف يسري.

ذ- <u>ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:</u>

أولا: تناولت العلاقات الاجتماعية والتركيبة الديمغرافية واقترانها بالاستراتيجية الامنية.

ثانيا: هذه الدراسة استندت إلى المقاربات النظرية في التحليل.

ر- <u>الصعوبات والعوائق:</u>

واجهتنا مجموعة من العوائق منها:

اشتمال الموضوع على أبعاد متعددة وتركيز كل دولة على استراتيجية معينة لأمنها الحدودي بما فيها الجزائر، وقد حاولنا قدر المستطاع الوصول إلى البحث العلمي الموضوعي الذي يستند إلى أدوات التحليل في الدراسة.

ز – **تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: إذ تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي وتم من خلاله استجلاء كافة التعريفات والمفاهيم والمضامين لكل من مفهومي الامن والاستراتيجية وكذلك التطرق إلى العلاقة بينهما.

أما الفصل الثاني: فتطرقنا إلى الاستراتيجية الجزائرية في تأمين الحدود والذي من خلاله تم التطرق في بادئ الامر إلى الموقع والاهمية الجيوبوليتيكية والتهديدات التي تعترض الامن الجزائري كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الشرعية.

أما الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى الازمة الليبية وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية والمقاربات الأمنية التي تبنتها الجزائر في تأمين الحدود الشرقية مع ليبيا.

الخاتمة: ضمت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية الأمنية وأمن الحدود

المبحث الاول: استراتيجية المفهوم والمستويات

المطلب الاول: مفهوم الاستراتيجية:

يعتبر مفهوم الاستراتيجية ذو دلالات واستعمالات متعددة في جميع ومختلف الحقول سوآءا أكانت اجتماعية أو علمية أو غيرها، فهي ذات استخدام واسع في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والعسكرية والسياسية وفقا لأبعاد اكتنفها بعض الغموض، ومن هذه المنطلقات فإننا نأسس في دراستنا لهذه الظاهرة على بعدها في حقل العلوم سياسية والعلاقات الدولية وصولا إلى ما يسمى بالدراسات الاستراتيجية والذي تلته فيما بعد الدراسات الاستراتيجية الامنية تبعا لتغيرات التي طرأت في البيئة الدولية وما أفرزته من تحديات أمنية جديدة.

أولا: تعريف الاستراتيجية:

أ- **لغة:** الاستراتيجية مصطلح قديم مشتق من الكلمة الاغريقية والتي تعنى الجيش ومن مشتقات هذه الكلمةوالتي تعنى فن القيادة.[1]

وقد اقترن مصطلح الاستراتيجية بالجيش سوآءا في اللغة اللاتينية أو الروسية أو الاغريقية أو الالمانية بالجيش، وهو المعنى الاقرب والاوضح للاستراتيجية في ذلك الوقت لأن الاستراتيجية ليست شيئا ساكنا بل هي مرتبطة بالحركة.[2]

يرى المرشال مارمونت: أن كلمة الاستراتيجي لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية حيث تعنى في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب ولكن ليست فقط خديعة أو حيلة، بل فعل عقلي ذكي يتمتع به الجنيرال.[3]

وفي بداية القرن 18 أدخل على المصطلح لفظ فن الحرب وكيفية إدارة الحرب وتكتيكاتها وبدأ تدرسها في الجامعات والكليات الحربية وبالتالي التأسيس إلى معرفة علمية.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 2006، ص17.

[2] صلاح نيوف: " مدخل إلى الفكر الاستراتيجي" ص9 متحصل عليه من موقع.

www.ao.acadumy.org/dacs/ontrance to the strategic think by sabhnouf.2505008.doc/11-11-2018.

ب- اصطلاحا:

إن مفهوم الاستراتيجية يرتبط ارتباطا وثيقا من الزاوية التحليلية التاريخية للبعد العسكري، وعرف منتصف القرن 18 بداية تأسيس لنظريات عسكرية عامة وأسس عسكرية حربية، قد كانت مساهمات هنري لويد بمثابة التأسيس بعد ذلك دقيق للاستراتيجية.

يعرفها كلوز فيتش " فن استخدام القتال، من أجل غايات الحرب".[1]

يعرفها ليدل هارت: " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".[2]

عرفها بوفر: " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة".[3]

عرفها ليتريه: " فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك".[4]

عرفها صن تزو: " يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالماء يترك المرتفعات ويغزو الاماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف".[5]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أنه تستنتج أن الاستراتيجية تعتبر علم وفن إدارة العمليات العسكرية من خلال التخطيط المميز وفق لقدرات المتاحة والتي تسمح بتحقيق الاهداف المتوخاة من إعداد الاستراتيجية.

ولقد عرف مفهوم الاستراتيجية تطورا ملحوظا للوصول إلى الفكر الاستراتيجي الحديث وقبل ذلك فقد كانت إرهاصاته الاولى عند المفكر الصيني الاستراتيجي من صن تزو sauntzu والذي ركز على الطرق والقيادة التي تكفل النصر الاستراتيجي في الحرب وما يمليه هذا الرسم الاستراتيجي من شروط لكسب الحملات العسكرية وفعاليتها، فهو

---

[1] كارول كلوز فيتش، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الامامي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1997، ص175

[2] ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، بيروت، دار الطليعة، 1967،ص399.

[3] اندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري، وهيثم الايوبي، بيروت، دار الطليعة ط2، 1970، ص21.

[4] نسيمة الطويل، الاستراتيجية الامريكية في شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر 2010،ص18.

[5] صن تزو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شبابك، دار الطليعة، 2007، ص13.

يبين ضرورة اختيار القائد وطرق إدارة للمعركة والشروط المقترنة بالدعم اللوجيستي أثناء المعركة، كما أن اليونانيين، الاسبرطيون أني وأندرسون هما من أرخا لكتب الاستراتيجية، وربطوها بالتكتيك.

أما الرومان فإن أشهر من كتب هم هيرودوت، وأثيسوديس ويعتبر كتاب " فن الحرب" لمكيافلي هو أول كتاب في أوروبا يتحدث عن التحليل العسكري، حيث جمع السبل للفور بالحرب، وبالتالي ساهم مكيافلي في ميلاد الفكر Paul Gédéon jacques François de chastent. ولقد ساهم كل من جاك فرنسوا دوشاست وبول قودوين، وWilhelm Schaumburg lippe، في تأصيل لقواعد فكرية تتناسب فيما بعد فكر استراتيجي ليساهم في اعداد المبادئ الاساسية في الدراسات الاستراتيجية من خلال تركيزهم على بعد التكتيك.

وقد عرف القرن 19 انتقال الفكر الاستراتيجي من الضباط الكبار إلى تكوين ضباط من خلال المدارس العسكرية إلى إعطاء أبعاد أعمق وأشمل للفكر الاستراتيجي وقد أدى نهاية الحرب العالمية الاولى إلى تغيرات جذرية في حقل الفكر الاستراتيجي وانتقل من الاستراتيجية إلى ما سمى بجيو استراتيجية.

المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية وأهدافها

لقد تعددت تصنيفات مستويات الاستراتيجية باختلاف المفكرين حسب السياسات المتبناة في الدول ونميز بها بين:

أ- على المستوى الاستراتيجي: نميز بين نوعين:

1- الاستراتيجية المباشرة:

وتعنى بالأساس الاستناد إلى القوة العسكرية كأداة حسم من أجل تحقيق الاهداف المرسومة في أسرع وقت من أجل تحقيق النصر بسرعة فائقة دون إهمال العناصر السياسية والاقتصادية والهويتية وقد طبقت هذه الاستراتيجية في العديد من الاحداث منها الغزو

الامريكي للعراف والحروب العربية مع الكيان الصهيوني عام 1967، إلى جانب التهديد باستخدام القوة الذي انتهجته أمريكا ضد كل من كوبا فيما يعرف بأزمة الصواريخ وكذا اجبار ليبيا على التخلي عن برنامجها البلاستى لصواريخ وقد نجحت أمريكا فيها دون حرب.

2- الاستراتيجية الغير المباشرة:

وهي التي تبنى فيها صانع القرار استراتيجية تستند إلى الضغط بوسائل أخرى كالاقتصاد والسياسة والاشاعة والعقوبات والازمات الداخلية مما يؤدي في النهاية إلى تفتيت الدول من الداخل مثلما يحدث في سوريا، العقوبات مثل ما يحدث في إيران، التهديد بالتدخل المباشر، مثلما يحدث في أكرانيا وجعل الدخول العسكري كآخر خيار للحسم.

مثلما حدث في إيران بعد نصف قنصليته في سوريا من طرف الكيان الصهيوني وعموما فإن التصفيات متعددة في هذا المجال وحسب العديد من الاستراتيجيات كالاستراتيجية الهجومية والاستراتيجية الدفاعية.

ب- **المستوى العملي:** ويقصد به كل ما من شأنه تحقيق أهداف استراتيجية في الجانب العملي من حيث الزمان والمكان والامكانيات المتاحة على جميع المستويات والحسم في الخيارات من أجل تحقيق الاهداف.

ت- المستوى التكتيكي:

وهذا المستوى يتعلق فقط بالجانب العسكري بين القيادات المشاركة فعلا في القتال، وما يقتضه هذا المستوى من اتصالات بينها.

أهداف الاستراتيجية الامنية:

تم تعريف الاستراتيجية الامنية بأنها مجموع خطط تتضمن مجموعة من الاهداف المشروعة والوسائل القانونية والعلمية لمواجهة ما هو قائم فعلا من ظواهر إجرامية توافرت فيها بعض أو كل خصائص الازمة الامنية، وللوقاية من أحداث وظواهر إجرامية يحتمل حدوثها بشكل

مماثل ومعالجة أسبابها المحلية والاقليمية والدولية على أسس علمية واقعية وحاسمة وذلك وفقا لسياسة وقائية وجنائية رشيدة تنهجها الدولة.

الهدف لغة: الغرض الذي توجه إليه السهام.

اصطلاحا: نتيجة قريبة يخطط للوصول إليها عبر مجموعة من إجراءات وأعمال قادرة على تحويل الفكرة والتصور إلى واقع ملموس.

فمثلا مكافحة جرائم التخريب والمخدرات ووضع استراتيجيات لخفض معدلات ارتكابها إلى أقل نسبة ممكنة يعتبر هدفا أمنيا، والهدف الاستراتيجي الامني يعني مجموعة النتائج التي تأمل إلى تحقيقها الاجهزة الامنية جراء ممارستها لسلطاتها وفق رؤية أمنية وضعت مسبقا.

ومن بين الاهداف التي تسعى إليها الاستراتيجية الامنية:

1-هيكلة وإنشاء الاجهزة الامنية مهنية حديثة تتمكن من مواجهة التهديدات

2-اتخاذ القرارات الامنية بأسلوب علمي متكامل لتحديد البدائل والمفاضلة بينها للتنفيذ والتنبؤ بالنتائج.

3-متابعة مستمرة ودقيقة لمصادر التهديد والمشكلات المحتملة.

4-التعرف على الفرص المهمة والتهديدات المحتمل أن تواجهها الدولة.

5-تشكيل قاعدة بيانات الاستراتيجية الدولة بتحليل الفرص المهمة.

6-حسن التوظيف وتوجيه كافة الموارد المادية والبشرية بما يمكن الاجهزة الامنية من الاستفادة منها.[1]

7-تدعيم قدرة الدولة على التعامل مع المشكلات والازمات والمساهمة الفعالة في منع حدود شرط.

8-تحقيق التعاون بين الامن وكافة الجهات ذات العلاقة كالنيابة والقضاء لتحقيق أهداف الامن الداخلية.

9-وضع معايير لاختيار الموارد البشرية وتأهيلهم بشكل مناسب.

---

(1) Doafeer.net.https:// doafees.net security….

10- الدراسة المسبقة للأزمة واختيار البديل الامثل يؤدي إلى حسن استغلال الوقت المتاح لإدارتها.

11- تطوير أساليب ووسائل جديدة للوقاية من الجريمة بما يكفل التفوق الامني في الحاضر والمستقبل.

12- الاستفادة من التقنيات المستحدثة في دعم الاجراءات والتدابير الامنية في ضوء التخطيط الاستراتيجية.

13- تعزيز التعاون بين الامن ومنظمات المجتمع المدني وهيئاته لتحقيق المشاركة في تنفيذ المهام الامنية.

14- تحقيق التعاون بين الاجهزة الوطنية والاجهزة المماثلة لها على المستوى الدولي بما يكفل تبادل المعلومات والخبرات دون المساس بسيادة الوطن.[1]

كما أشار Sharon caudly ان الاستراتيجية الامنية الوطنية الناجحة توفد القدرة على:

- وضع رؤية استراتيجية مفصلة للبيئة الامنية الحالية والمستقبلة.
- تحقيق التواصل بين قيم الدولة وتوحيد مختلف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الوطني.
- تقديم الغايات والاهداف ذات الاولوية القابلة للقياس مع الجداول الزمنية.
- تحديد العوامل الداخلية والدولية مثل مقارنة القدرات، القضايا والاتجاهات، عوامل من شأنها أن تؤثر على تحقيق الاهداف والغايات الامنية.
- وضع نهج من طرف الحكومة لسياسة الامن القومي وصنع الاستراتيجية هذا النهج الذي يشمل جميع الادارات والهياكل المؤسسية والوكالات ذات الصلة.[2]

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق هدف السياسة عن طريق الاستخدام الامثل لكافة الامكانات والوسائل المتوفرة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين، المجلد الثاني، العدد السابع، يونيو/جوان 2020 م.

وتختلف الاهداف من سياسة إلى أخرى ومن استراتيجية إلى أخرى فقد لا يتحقق الهدف إلا باتباع أسلوب هجومي لاحتلال أراضي الغير أو فرض شروط معينة أو باتباع أسلوب دفاعي لحماية أرض الوطن ومصالح وقيم الامة وقد يكون الهدف سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، وجميع الاهداف تشترك في كونها جميعا الهدف النهائي الذي عين وحدد يلفا من قبل السلطة السياسية العليا.

وقد يكون أحيانا من الضروري للوصول إلى الهدف النهائي للسياسة تحديد تحقيق عدد من الاهداف المرحلية التي يؤدي تحقيقها إلى إحداث تغيرات حادة وهامة في الموقف يؤدي حتما إلى الهدف النهائي، وهذه الاهداف هي ما تسمى بالأهداف الاستراتيجية.[1]

المبحث الثاني: علاقة الاستراتيجية بالأمن

يعتبر الامن كغيره من المفاهيم الاساسية فن علم العلاقات الدولية وقد عرف هذا المصطلح عدة تحولات عند باحثي العلاقات الدولية في إعادة النظر حول مفهومه، حيث كان منصبا قبل الحرب الباردة على انقطاع العسكري (مفهوم الدولة ثم توسع إلى مجالات أخرى من خلال ظهور نوع جديد من المخاطر والتحديات عدة (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...).[2]

المطلب الاول: مفهوم الامن وعلاقته بالاستراتيجية

لغة: الامن هو ضد الخوف ويعني السلامة ومع التقدم الحضارة الانسانية أصبح أمن المجتمع والدولة هما أساس أمن المواطن.[3]

وردت كلمة " أمن" في معجم أمن منظور " بمعنى الامانة والامان"، أي أمنت أي أنا آمن.

واشتقت كلمة الامن في القرآن الكريم من الايمان والتي تعنى الاطمئنان وورد ذلك في قوله تعالى: " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش الاية4.

(1) http:// ar.wikipedia.org.wik/.....

(2) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن، مستوياته وصيغة وتمديدات دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008، ص9.

(3) القرآن الكريم، سورة قريش الاية4 وسورة البقرة أية 126.

وقال تعالى أيضا: " ربي واجعل هذا البلد آمنا.." ، " من آمن منهم بالله واليوم الآخر..." سورة البقرة الاية126.[1]

اصطلاحا: لقد تعددت التعريفات والمفاهيم من مفكر لآخر باعتبار محتواه المعرفي مثقل بالقيم وبالمدلولات والاحاسيس. فهو مفهوم غامض ومعقد.

فقد عرفه فافر دي فوجلاس:Favre de aveugles " الامن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة، يبدو أنه يقترب أكثر من الثقة ويمكن أن يقال أن الامن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك".[2]

عرفه فريدريك ليبنز Friedrich Leibnitz: ما الدولة إلا مجتمع كبير هدفه المشترك هو الامن".[3]

وقد عرفه روبيرت ما كنهار: Robert nec Nhamare"على أنه الامن لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا تمكنت من تحقيق الحد الادنى من الاستقرار الداخلي والذي لا يمكن تحقيقه إلى إذا تمكنت من تحقيق تنمية فبدون تنمية لا يمكن التكلم عن الامن.[4]

أما باري بوزان Barry buzzan: فعرفه على أنه غياب التهديدات على القيم الاساسية في المجتمع، حيث سعى إلى بناء مفهوم أوسع للأمن تضمن جوانب سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

تعريف أرنولدولفوز لعام 1952: فأمن من منظوره يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم وتعنى بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني وحدة التراب، الهوية، الرفاه الاقتصادي والحريات الاساسية.[5]

---

[1] عدلي حسن سعيد، الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه (د.م.ن) مطالع الهيئة العربية العامة للكتاب، 1977،ص11.

[2] QU'Est-ce que la sécurité national « Thiery blague la revue international et stratégique 52 (hiver 2003,2004), cit, p36.

[3] المرجع نفسه، ص18.

[4] روبرت ماكنمارا، جوهر الامن، ترجمة يونس شاهين (الهيئة المصيرية العامة لتألين والنشر، القاهرة، 1971، ص39.

[5] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية المحلية السامية الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص56-57.

أما عبد المنعم شماط عرف الامن على أنه " الامن القومي هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الاحداث والوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف".[1]

المطلب الثاني: مستويات الامن

للأمن أربع مستويات:

1-**الامن الوطني:** (أمن الدولة) National Security: انتشر مصطلح الامن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن أوائل المفهوم تعود إلى القرن 17 تحديدا بعد معاهدة استفانيا 1648، التي أسست لنشوء الدولة الوطنية (Nation state) فالأمن الوطني مرتبط بالاستقلال وسيادة الدولة، وتعتبر و.م.أ السباقة في استعمال هذا المصطلح (إنشاء المجلس الامن الوطني الامريكي 1947).

وتعتبر الحقبة بعد الحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن وصولا إلى استخدام " استراتيجية الامن القومي".

ومنه فهناك ثلاث اتجاهات واضحة لتعريف الامن الوطني:

أ- **الاتجاه الاول:** يرى لتركيز على الامن لقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة.

ب- **الاتجاه الثاني:** يهتم بالجانب التنموي، وارتباطه بالجانب الاقتصادي والاستراتيجي.

ت- **الاتجاه الثالث:** تكامل كل الابعاد السابقة الذكر لتحقيق الامن الوطني التي تهدف إلى التصدي لتهديدات الخارجية.[1]

[1] سليم شحاوي، محاضرات في النظريات الامنية، مقر دراسي لطلبة الماستر، تخصص دراسات إقليمية، ص18.

2-**الامن الفرد: (الامن الانساني)** ويقصد به تأمين الشخص من أي خطر يحدق به أم بممتلكاته أو عائلته والعمل على تحقيق الرفاه، ومن المقاربات الحديثة خاصة النظرية النقدية التي اعتبرت أن الفرد كموضوع مرجعي للأمن حيث اعتبرت أن تحقيق الامن للفرد أو الجماعة الانسانية تجعل الهدف الاساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الامن العالمي الشامل.

"Global Security"والامن البشري humain Security هما المفهومان الاساسيان للأمن عن النظرية النقدية[2].

3- **الامن المجتمعي:** فالمجتمع هو المعرض بالتهديد أكثر من الدولة فالمجتمع هو البنية الصلبة التي تتشكل منها الدول وإن تعرضت هذه المجتمعات إلى التهديد كالهجرة والغزو، ضياع القيم الثقافية ونمط الحياة السليم في ضل العولمة، فأمن المجتمع هو المفهوم النظري الاكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه التحديات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور " باري بوزان" اعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات والفز[3].

4-**الامن الاقليمي:** هو عبارة عن إجراءات وخطوات تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، فتلجأ الدول إلى التحالف وعقد اتفاقيات مع الدول أخرى من أجل تعزيز أمنها ومن أمثلة ذلك انضمام اليونان إلى الاتحاد الاوروبي لضمان أمنها من التهديد التركي.[4]

---

[1] فرحات غول " أثر الاهتمام والعمل بالمواصفات العالمية لهيئة على تنافسية المؤسسات، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 2، ديسمبر 2007 ص150 .

[2] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الامن، برنامج البحث في الامن المجتمعي، متوفر علر الرابط http : // www.plitics-dr.com/ar/indes.php/peremahink/3106 html/2013 /2 مارس.

[3] روبرت مكنمارا، جوهر الامن، تر، يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة ، لتأليف والنشر ، 1970، ص125.

[4] قادة بن عبد الله عائشة، الامن الوطني الجزائري، محاضرات في مقياس دراسة استراتيجية وأمنية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،ص11 .

5-الامن العالمي: ينطلق الامن العالمي من فكرة أن الدولة تحقق أمنها من خلال ارتباطها بأمن الدول الاخرى وتتأثر بها، وبالتالي ينظر للأمن أن حماية المجموعة الدولية ينعكس على أمن الدول.

أبعاد الامن:

التطرق إلى مفهوم الامن ومستوياته وأبعاده نكتشف أن للأمن أبعادا كثيرة مترابطة ومتداخلة، وتختلف أهمية كل بعد حسب كل دولة بالنظر إلى خصائصها الطبيعية والتغيرات الحاصلة في هيكلة النظام الدولي، ومن أهم أبعاد الامن نجد:

1. البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي أهم بعد وهو ينقسم إلى قسمين:

سياسة داخلية: من خلال إدارة المجتمع وحل مشاكله.

سياسة خارجية: لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي ولتحقيق مصالح الدولة.

فداخليا: لا بد من الاستقرار والتداول السلمي على السلطة.

خارجيا: فيجب تأمين متطلبات السياسة الوطنية واحتياجات الدولة وعدم الخضوع للضغوطات الخارجية.

2. البعد الاقتصادي:

تحقيق الامن الاقتصادي مرتبط بقدرة الافراد على الحصول على فرص العمل تمكنهم من العيش بسلام من خلال توفير حاجياتهم الاساسية من غذاء ولباس ومسكن للفرد من يكون تحت مسؤوليته.

3. البعد العسكري: يعد من أكثر أبعاد الامن فاعلية، ولا يمكن لهذا البعد أن يضعف بأي حال من الاحوال فضعفه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها للخطر ووقوعها تحت طائلة الاحتلال أو تقسيمها لدويلات وانهيارها، مما يجعلها تطلب حماية دولة قوية ما يؤدي إلى انتهاك أمنها الوطني.

لا يمكن فصل البعد العسكري عن باقي الابعاد الامنية فالكل مترابط ومتكامل فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ القرار استخدام القوة المسلحة وضعف القوة الاقتصادية يحد من امكانية بناء قوة مسلحة.

4. **البعد البيئي:** البيئة هي المكان الذي يعيش فيه الانسان توفر له الطعام والملابس ويشكل فيه علاقات مع غيره من البشر القطاع البيئي مهم جدا بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، فتدهور النظام الايكولوجي يؤثر على العلاقات الامنية، فمثلا تشكل أزمة ندرة المياه، أزمة وصراعات كبيرة بين الدول.

5. **البعد الاجتماعي:** يتمحور حول تكوين الفرد ليؤمن ذاته، سواء كان بصفة فردية أو في الاطار الجماعة باعتباره القوة الفاعلة للأمن، والمطالب بتحقيقه ومنه الاستقرار المجتمع وتماسك للعادات والتقاليد.

6. **البعد الشخصي والفردي:** بعد الحرب الباردة وإحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الامن الشخصي مهددا بدرجة عالية خاصة مع تطور آفات الارهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيره التي أصبحت تهدد حياة واستقرار الانسان وتهدد بقاءه، ومع أهمية هذا البعد آثر وبشكل مباشر على بقية الابعاد بالنظر إلى تكاملها وارتباطها الوثيق ببعضها البعض[1] .

<u>علاقة الاستراتيجية بالأمن:</u>

من خلال كل ما سبق ذكره موضوع الامن من مفهوم ومستويات وأبعاد ونظرا لأهمية الكبيرة واعتباره الهدف الأول والأسمى لكل دولة، يمكن فهم علاقته بالاستراتيجية من خلال مدرسين مختلفتين كل منهما تنظر إلى الامن من خلال نظرة مختلفة وهما:

أ- **<u>المدرسة الاستراتيجية:</u>**

[1] استراتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل تهديدات الامنية الجديدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياساتعامة من اعداد الطالب: مصطفى مريني، جامعة زيان عاشور الخليفة، 2022/2021، ص11.

هذه المدرسة تركز على عوامل أساسية وهما الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في قليل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تركيزها على مفهوم القوة باعتبارها العامل المتحكم في تحريك الأطراف الأخرى وتشمل جميع العلاقات التي تربط البشر ببعضها البعض وتعتبر العنصر الحاسم في تفسير العلاقات الدولية.

ب- المدرسة المعاصرة (التنموية):

ينطلق أصحاب هذه المدرسة من فكرة أن التهديد لا يكون مصدره خارجيا فقط ولكن يشمل أيضا التهديد الداخلي، ويذهبون إلى أن الامن يشمل أبعاد أوسع تكون في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتعتمد هذه المدرسة على اتجاهين أساسيين هما أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية الاقتصادية.[1]

خلاصة القول: العلاقة بين الاستراتيجية والامن في أن الاستراتيجية توفر الإطار الشامل والتخطيط اللازم لضمان الامن على المدى القصير والطويل من خلال تقييم المخاطر وتخصيص الموارد ووضع السياسات والإجراءات المناسبة

المقاربات الانظمة الامنية:

يعتبر الامن من أصعب المفاهيم التي يتم تحليلها، فلقد اختلف الدارسون والأكاديميين والعلماء في تحديد آرائهم حول مفهوم موحد للأمن مع وجود وبروز تحديات وتهديدات أمنية جديدة التي تمس الامن على جميع الاصعدة، وقد اختلفت المدارس في صياغة مقاربات ونظريات حول الامن:

الامن وفق المنظور الواقعي:

يرى أحد المفكرين في الفكر الواقعي كيلي كاش «Kelly kattes» حسب قوله أن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية منذ واستفاليا 1848، والتي من خلالها اجتمعت

[1] اسمهان محمدي، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الروسية على الترتيبات السياسية في المنطقة العربية، نموذج سورية (2011-2013)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدراسة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر03.

الدول الاوروبية لأنهاء حروب الثلاثين عام وأقرت مبدأ سيادة الدولة حيث الدولة قادرة على تحديد الاهداف والتفضيلات وتحديد هيمنتها النسبية وقادرة أيضا على الانخراط في تحليل التكلفة والعائد واختيار الاستراتيجيات المثلى.[1]

فمنه يرى ان الدولة هي الفاعل الوحيد وهي تسعى لزيادة قوتها فهي السياسة العالمية، فالدولة القوية عسكريا تكون قادرة على التفوق على كل منافسيها.

وهذا ما أجسده المفكر القديم نيكولا مكيافيلي Nicolas machiavel عندما رأى أن القوة أساس لاستقرار الحكم والامارة مع ضرورة فصل ممارسة السياسة عن الاخلاق والدين كما نادى بضرورة التميز بين أخلاق الفرد وأخلاق الدولة، والتي تخضع في سلوكها إلى منطق الدولة أو المصلحة العليا.[2]

فالواقعية كما يرى مورغان توهانس تفترض أن سلوك الدول يمكن فهمه أنه يحتوي على أسس دقيقة وعقلانية ويرى هانس مورغا نتو H. mourganttou، فالعلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال نوايا الاطراف والدول فالدول هذا يولد الشك وعدم الثقة بينها وبالتالي قيام الحرب.

أما التعريف الجامع لمفهوم الامن حسب الواقعية فهو تعريف باري بوزان: " الامن يجب أن يكون حول السعي للتحرر من التهديد وقدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على هويتهم المستقلة وسلامتهم الوظيفية ضد قوى التغير الذي يرونه معاديا[3] أما على المستوى الوطني يعني قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها ووحدتها.[4]

---

[1] David Lawso.realist international. Relation usurer theory. Ogwe. Rioborwe. Christopher and gig badge. De apartontent of history unmade aziiwe.auina voloisse.(may.2018.p03).

[2] وسيلة قنونفي، حق الانسان في الامن في سن مقارنة الامن الانساني، مبادئ القانون الدولي(أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف، 2014/2013، ص13.

[3] عبد الناصر جندلي، التنطير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوين الجزائر ص2007، ص136.

[4] Barry Bussan, new patterns of global security in twenty firstury international affairs 3/1991 p432.

ومنه فإن المدرسة الواقعية أسست نظرتها على جعل الدولة هي محورية في التحليل المعادلة الامنية مع كيفية المحافظة عليها لا يزال ينظر للأمن القومي خاصة من منظور الواقعية على تجسيد القوة العسكرية.[1]

ولقد جادل بادي بوزان: " بأن إحدى السمات اللافتة والهامة لثمانينات وتسعينات القرن العشرين هي الظهور التدريجي لنوع من الفوضى الاكثر نضوجا حيث تدرك فيها الدول الاخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة في عالم نووي.[2]

فالتهديد الذي يسعى المفهوم لاحتوائه ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضعي يتم التصدي له بتطوير القدرات العسكرية للدول ويمكن في توقع التهديد المستقبلي وهو نموذج في العلاقات الدولية في حالة الطبيعة الدولية والامنية.[3]

وقصد تكيف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره K.Waltz كينت والتز " آثار فيه العديد من الاسئلة التي لم تكن الواقعية التحليلية قد كنيت لها وتبنى على افتراض أن الدولة ترغب في الحفاظ على سيادتها، فالرغبة في البقاء تجعل القوة هي الدافع وراء سلوكها، مما تثير تصرف الدول بعدوانية تجاه بعضها البعض".[4]

تفسيرات الامن حسب المنظور الليبرالي:

يعتبر المفكر " جوزيف ناي" Joseph Ney و"روبرت كيوهن" Robert keahen من المساهمين في أطروحات الليبرالية، وحيث يرى كيوهان أنه بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض التكاليف الخاصة بالعمليات وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيلات المعاملة بالمثل.

---

(1) صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، العدد الخامس، (جامعة محمد خيضر بسكرة)،ص286.

(2) زايد وعبد الله مصباح، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية، الجزائر، 2007، ص136.

(3) جون بيلس، وستف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر مركز الخليج للأبحاث،2001، ص423.

(4) Sibtrigo.le chner, snarchy in international relations, international studies and ashore university press November, 2017.

كما يعتبر الامن الجماعي collective Security والسلام الديمقراطي Démocratique peace من أهم تصورات الليبرالية لأمن حيث يتبادلون فكرة أو مفهوم الامن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الامن بطريقة تعاونية وتبادلية أكثر.[1]

انطلاقا من أفكار " Bruce Rousset" وميكائيل دويل Michael Doyle المستمدة أصولها من الفكر الكانطي Kant Immanuel"" وتأكيدهما على فكرة الديمقراطية التي من شأنها احترام حقوق الانسان ويجعل الدولة تبحث عن السلم أكثر وينظر إلى الديمقراطية كمصدر السلم.[2]

ولقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الامن، من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال إقحام الفاعلين من غير الدول، ليصبح الامن ليس فقط حماية الدولة ضد التهديدات الخارجية من قبل الدول الاخرى وإنما الفاعلين غير دولتين فمن الترتيب العالمي، فقوام التصور الليبرالي للأمن الموسع بمعنى ما فوق الدولة الاكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية، الديمقراطية، وهي العوامل المؤثرة أكثر من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبارات أن السياسات الدنيا هي التي تجسد الاجندة الامنية.

فالاتصال بين الدول عن طريق المؤسسات والمنظمات عنصر ضروري لتحقيق أمن الدول والافراد في حين أن الاقطاع وانعدام الترابط والاتصال فيما بينها يؤدي إلى انعدام الثقة ومن ثم حالة ألا الامن والتي عرفت بالمأزق الامني عند الليبراليين. [3]

حدود الامن ضمن المقاربة النقدية:

---

[1] رياض حمدوش، تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية، مداخلة في إطار تنشيط فعليات الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، 2008، ص276.

[2] Carnelian Novara, herbalism in security stuaties, am in introduction edition Paul, Williams, New York, 2008, p36.

[3] Achales, Philipe Davide, jean jaque raches, théories de sécurité, définition approches et concept de la sécurité international, paris, Montchrestien 2002,p15.

فالأمن عند النقديين هو التحرر الانساني الذي يكون مضمونا بالشكل الافضل عبر التحرر الانساني من مصادر التهديد المختلفة والحق الفردي في الوجود الانساني وأولويته على البنيات المجتمعة والسياسية الاخرى.[1]

فالتهديدات ضد أمن الشعوب والامم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدولة وإنما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة والجريمة والامراض إذ يجعلوا الفرد والمجتمع وليست الدولة المرجع الاخير والتي تعتبرها المدرسة النقدية هي ذاتها مصدر تهديد الافراد.[2]

ما يفترض النقديين والنسويين ما بعد الحديثيون ارتباطا بين القوة والمعرفة في التحليل بعد حجج " ميشال فوكو" إنتاج المعرفة عملية سياسية والتي كانت داعم لسلطة مثال بعد هجومات 11 سبتمبر 2001 على العالم يحاولون فرض تفسيرات موثوقة فالواقع مبني على اللغة وتطوير نتائج الخطاب في نظام يتكون من المعرفة على سبيل المثال تطوير مفهوم السيادة وما يرتبط بها، الدولة، الفوضى، الحدود، الامن.[3]

وعملت هذه النظرية على توسعة وتعميق المفهوم فيشير معنى التوسع إلى التحرك الافقي انطلاقا من القطاع العسكري إلى القطاعات الاخرى أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة وصولا إلى المجتمع ثم الافراد كموضوعات مرجعية للأمن.[4]

---

[1] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 170، المجلد 7، مصر، أفريل 2005، ص57.

[2] عبد النور بن عنتر مرجع نفسه، ص59.

[3] Paul viati, mark kauppi international relation theory dualism pluralism, global and beyond, Benton, third edition, 1977, p334.

[4] سيد أحمد فوجيل، " تطور الدراسات الامنية ومفصلة التطبيق في العالم العربي"، دراسات استراتيجية، العدد169، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012، ص13

الفصل الثانـــي: الاستراتيجية الجزائرية في تأمين الحدود

المبحث الاول: الجزائر الموقع والامية الجيوبوليتيكية

تتمتع الجزائر بموقع جيوبوليتيكي متميز مما يسمح لها بممارسة دور استراتيجي وإيجابي على المستوى المغاربي وافريقي والاقليمي، حيث أضحت الجزائر تتميز بمكانة مرموقة بفضل حفاظها على السلم والامن في المنطقة من خلال دبلوماسيتها الفعالة ومساهمتها في حل النزاعات بين دول الجوار كالصحراء الغربية، ليبيا...، إلخ، وكذا نجاحها في تأمين حدودها الملتهبة.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي

استمدت " الجزائر" اسمها من الجزر الصخرية المنتشرة على طول شواطئها التي كانت مصدرا خطيرا بالنسبة للسفن المارة في حوض البحر الابيض المتوسط[1] فشكلت حماية

طبيعية لسواحلها المتوسطة ولقد أطلق عليها تسميات عِده المغرب المتوسط لأنها نقطة ارتكاز بالنسبة للمغرب العربي.

الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر في الشمال الغربي لقارة إفريقيا يحدها شرقا دولتا ليبيا وتونس وغربا المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا وجنوبا مالي ونيجر، أما شمالا البحر الابيض المتوسط.

الموقع الفلكي:

تنحصر الجزائر بين خطي طول 12 ° شرقا و9° غربا وبين دائرتي عرض 37° شمالا و19° جنوبا معا جعلها معبرا لخط الغر ينتش الذي يعبر بمدينة مستغانم، ومدار السرطان

[1] حسين المنقودي، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، مجلد بلومايين ع10، معهد الدراسات الدبلوماسية، (ديسمبر 1988) ص116.

بولاية تمنراست مما منحها تنوعا مناخيا (مناخ البحر الابيض المتوسط، المناخ القاري، المناخ الصحراوي).[1]

تبلغ مساحتها 2381741 كلم²، يقدر طول ساحلها 1200 كلم².

وبالتالي فإن الجزائر تنتمي إلى ثلاث فضاءات جيوسياسية، الفضاء المغاربي، الفضاء الافريقي (منطقة الساحل الافريقي) والفضاء المتوسطي.[2]

من شاسعة الموقع الجغرافي للجزائر وموقعها جعلها تشترك في حدودها مع العديد من الدول العربية والافريقية. مما جعل الجزائر تعمل على ترسيم حدودها مع دول الجوار ووضع الحد الذي تمارس فيه سيادتها بصورة مطلعة على إقليمها وهذا الامتداد في الحدود مع العديد من الدول جعلها تعاني من العديد من التهديدات الامنية الخارجية. [3]

الجدول (01): طول واتفاقيات ترسيم الحدود[4]

[1] الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم (الجزائر، دار الهدى 2013)، ص34.

[2] الحامدي عبدون، آمن الحدود وتراعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص69.

[3] رحماني رميساء، محمد السعيد مكي، المكانة الجيوبوليتيكية للجزائر في الفضاء المتوسطي بين القوة والقدرة مجلة السياسية العالمية، المجلد7

[4] الحامدي عبدون، مرجع سابق، ص69.

منطقة الحدود	طول الحد	تاريخ النشأة		محدود	طول الحد الحالي	تاريخ الترسيم
الجزائر- ليبيا	1200	1910	✓		982	1957
الجزائر- تونس	900	1914	✓		965	1983/03/19
الجزائر- المغرب	1280	1912	✓		1559	1972/06/15
الجزائر- موريتانيا	464	1904	✓		436	1983/12/13
الجزائر- الصحراء الغربية	35	1905	✓		42	1972
الجزائر- مالي	1476	1905			1376	1983/05/08
الجزائر- النيجر	656				156	1983/01/05

أهمية الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر:

لقد أهل موقع الجزائر أن تكون حلقة وصل وربط استراتيجية بين الدول الافريقية في الساحل وكذلك الدول المغاربية والعمق الافريقي وهو ما رشحها لتأدية دور مهم سياسيا وأمنيا واقتصاديا.[1]

فزيادة على الثروات الطبيعية والبيئية التي تزخر بها الجزائر بترول وغاز وحديد وفوسفات وغيرها من المعادن بالإضافة إلى الموارد التي تويها بها كل من دول الجوار من احتياطات خام، مثل خامات الحديد في موريتانيا تقدر ب100 مليون طن، وبثروة مائية كبيرة ومتنوعة على ثروة حيوانية سمكية مثل النيجر ونهر السينغال.[2]

[1] محمد طاهر عديلة، التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، المجلد 9، العدد1، سنة 2022، ص323.

[2] شمس بوشنافة، حدود الدور الجزائري في محاربة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، المجلد9، العدد1، 2016،ص40.

وإلى جانب بعدها المتوسطي كحلقة ربط بين أوروبا وإفريقيا من خلال البحر الابيض المتوسط، وما يعتري هذا الدور في إطار مكافحة الهجرة الغير شرعية وتأمينات الطاقة نحو أوروبا.

كل هذه العوامل أهلت الجزائر لأن تكون لاعبا استراتيجيا في المنطقة المغاربية وفي حوض الابيض المتوسط.[1]

إن الموقع المتميز للجزائر في منطقة المغرب العربي جعلها نقطة مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالجزائر وبطول ساحلها 1200 كلم فهي متحكم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق مثقلته فهذه تعتبر أهميته استراتيجية.

إن امتداد البحري للجزائر في الجنوبية من المتوسط وقربها من الضفة الشمالية جعلها تبرز كفضاء وعمق استراتيجي مهم وأساس لمسائل الدفاع عن الامن القومي للعديد من الفواعل المتوسطية وفوق متوسطيه لأنها قريبة منها جغرافيا، فهنا تبرز مكانتها المحورية ضمن المتوسط العربي الذي يشكل المنطقة الاكثر وضوحا لمكانة وتأثير الجزائر الجيوسياسية الصراع العربي الإسرائيلي.[2]

وتعتبر الجزائر الطريق الوحيد تقريبا الذي تتم فيه المبادلات التجارية مع دول الخارج سوآءا تعلق الامر بالواردات (المواد الغذائية، السلع المتنوعة...) أو صادراتها (البترول، الغاز، النفط..)

المطلب الثاني: التهديدات الخارجية على أمن الجزائر

[1] خلفة نصيرة، رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والامنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيارت، المجلد 03، العدد 2، 2018، ص480.

[2] رميساء رحماني، محمد السعيد مكي، المكانة الجيوبوليتيكية للجزائر في الفضاء المتوسطي بين القوة والقدرة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم إنسانية (الجزائر)، مغير بحث السياسات العامة والتحديات التنموية والامنية في بلدان المغرب العربي تاريخ ارسال، 2023/02/12، تاريخ النشر 2023/06/04

لقد أدت التدخلات الخارجية في ليبيا إلى بروز فواعل جديدة في المنطقة فلقد لعب الصراع الداخلي الليبي بعد سقوط الدولة الليبية منها الدور التركي متمثلا في القاعدة الجوية ودعمها لسلطات طرابلس إلى جانب الدور الإماراتي المصري في دعمها لحفتر بن غازي، وتعدى الامر إلى بروز جماعات مسلحة إفريقية وغربية كمجموعة فاغنر الروسية، إلى جانب تراجع الدور الفرنسي، في كل من مالي والنيجر وتعويضها بالدور الفرنسي، وبروز بوادر نزاع من القوات الامريكية ومجموعة فاغنر في النيجر وقد برز الدور الكيان الصهيوني في دعمه إسرائيل الغير معترف بها جزائريا في دعمها للمغرب وصات التسريح وزير دفاعها وتهديده للجزائر من المغرب ما هو إلى خير دليل على ذلك وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن الحدود الجيوبوليتيكية لساحل الافريقي تتجاوز محاور ومعاني الحدود الجغرافية كما تعكس معنى الحدود الامنية التي تبدأ بدورها من إدراك مصادر التهديد حيث تصبح المنطقة كاملة امتدادا ومحورا جيوسياسي لأي دولة ورهان دولي يهددها.[1]

ومن أجل مجابهة هذه التحديات لجأت إلى حلول ديبلوماسية واقتصادية من أجل توجيه السياسات والقرارات التنظيمية ضمن نسق ناعم[2] إلى جانب دعم سياسة التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي في إطار توجهات إصلاحيات من أجل محاولة كبح جماح التدخلات القوى الخارجية وترسيم الدور الجزائري كلاعب إقليمي في المنطقة.

إلى جانب تطوير المقاربات الامنة المشتركة بغرضي الوصول إلى حلول أمنية ذات طابع تعاوني مشترك.[3]

المبحث الثاني: التهديدات الامنية دراسة تأصليه

[1] سليم جداي، التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد9، العدد1، سنة2022، ص328.

[2] فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ضل التحولات الاقليمية والدولية، المجلة الجزائرية الامن والتنمية، مخبر الامن في منظمة المتوسط، جامعة باتنة واحد، المجلد08، العدد 15، 2019، ص197.

[3] بروال ال ، خيرة عبد العزيز، استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في المنطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأن الانساني، مخير الامن الانساني، جامعة باتنة 1 المجلد5، العدد01، 2020، ص440 .

نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية للجزائر وطول حدودها مع دول الجواروانتمائاتها للفضاءات المغربية والعربية والافريقية والمتوسطية أهلها لأن تكون حلقة وصل بين هذه الفضاءات إلا أنها في الكثير من الاوقات هي عرضة للكثير من التهديدات من مختلف الحدود، ولعمل أهم هذه التهديدات الارهاب والهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظفة.

المطلب الاول: الارهاب

يعرفه الفقيه سوتيل " الارهاب بأنه عبارة عن عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف قصد تحقيق هدف محدد".[1]

ويعرفه محمود شريف البسيوني" الارهاب استراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها البيولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية....."[2]

أي أن الارهاب هو استخدام متعمد للعنف أو التهديد المتعمد للعنف لبث مشاعر الخوف بهدف إجبار أو ترويع الحكومات والمجتمعات وتلجأ هذه الجماعات الارهابية إلى عمليات الاغتيال والاختطاف واختطاف الطائرات، وتعمل على حروب العصابات وفق منطق عسكري فمقاتلوا حرب العصابات يشتركون في نزاع مع القوات المسلحة للدولة على أي نطاق مهما صغر حجمه ومهما كان أمده الزمني طويلا أو متقطعا ومن ثم يحققون اشتراط كارل فون وزفيتز القائل " ان الحرب تعتبر صداما بين قوتين حيتين ".

النشأ والتطور الظاهرة الارهابية

[1] منصور لخضاري، استراتيجية الامن الوطن في الجزائر 2006//2011، جامعة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التنظيم الاداري والسياسي، 2012/2013، ص104.

[2] قادة بن عبد الله عائشة، الامن الوطني الجزائري، جامعة أبو بكر قايد، كمال عملية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية، ص33-34.

ترجع نشأة الارهاب إلى الحركات الجهادية الاسلامية المتطرفة التي أسست بما يعرف الخلايا الجهادية الوطنية، من خلال إقامة الدولة الاسلامية ومحاربة كل مظاهر التطرف السياسي بعدم تقديم الشريعة الإسلامية فعقب إنهاء الحرب السوفياتية الافغانية ورجوع ما يعرف بالأفغان العرب إلى بلدانهم تشكلت النواة الاولى التي أسست الحركات الجهادية الاسلامية المسلحة.

حيث قامت هذه الجماعات الارهابية بتجنيد الافراد المهمشين اقتصاديا والغير المهتمين بالسياسة.

ومن أهم هذه التيارات ما يلي:

- **الجماعة السلفية للدعوة والقتال:** مركزها الاساسي ليبيا وتكفي بجماعة الخالد بن الوليد.
- حركة التوحيد والجهاد.
- أنصار الشريعة ومقرها تونس ولها تفرعات في دول المغرب العربي بالإضافة إلى تنظيمات أخرى أقل تطرفا حركة أزواد.

في سنة 2007 جرى في نشاط الجماعات الارهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها حيث وجه نائب زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري نداء في 3 نوفمبر 2006 تحت عنوان أمة الاسلام في المغرب، أمة الصمود والجهاد، هؤلاء أبنائكم الذين اتحدوا تحت راية الاسلام في المغرب والجهاد ضد أمريكا، فرنسا، اسبانيا، وغيرها طهروا أراضيكم من العبيد معمر القذافي، زين العابدين بن علي، عبد العزيز بوتفليقة، محمد السادس.[1]

[1] Luis Matines, alquida ou Maghreb lonuqie, institue for Security studios, 2007.

هذا النداء أدى بالجماعات المسلحة بانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (.Aqmi) .

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية (والجريمة المنظمة)

تستخدم هاين دي هاس Hos تعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد أن المهاجرين الغير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين ستجيبون لغرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الاقامة (توظيف غير رسمي) دون أن يحصلوا على حق الاقامة، انتظارا لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدهم الاصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها.[1]

فمن منظور هذا التعريف يمكن النظر للهجرة على أنها خروج أفراد من دولة إلى دولة أخرى بطريقة غير مشروعة عبر طرق غير محددة واستخدام طرق ملتوية لمغادرة اقليمها والدخول إلى أقاليم أخرى.

وتعود أصول الظاهرة إلى ثمانيات القرن الماضي، وكانت نتيجة الازمات العاتية التي تعرضت لها الدول الافريقية بسبب النزاعات الداخلية والاضطهادات والعنف والتراجع الاقتصادي لهذه الدول الافريقية، فكانت الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) هي قبلة المهاجرين الغير الشرعية.

بحيث أصبح هؤلاء المهاجرين الغير الشرعيين يشكلون زعزعت ولا الامن في هذه الدول، حيث أصبحت تهدد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

[1] ميلود ولد الصديق، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ، من منظور مقاربتي إفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال " الملتقى الدولي، الهجرة الغير شرعية واقع وتداعيات أيام 3-4 مارس، جامعة أدرار 2014 .

فمن الناحية الاجتماعية: الهجرة غير الشرعية تهدد التماسك وبناء الاجتماعي (انتشار أفكار الغريبة انتقال الاوبئة والامراض كالسيدا، الملاريا). مشاركتهم في كل أنواع الجرائم الارهاب لكسب القوت وغيرها...)

تهريب الاسلحة والذخيرة:

تعتبر التجارة بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنظمة الاكثر خطورة لماله من تأثير كبير وواضح على الامن الدول.

إذ نقول الباحثة من جامعة أريزونا ميري بيترسون Merry Peterson " إننا نعلم ومن دون شك: أنه أينما وجدت الاسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع".[1]

كما أن موقف وتصريحات إيمانويل لوكير I. Locher. بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبح طريقا مفضلا وجد نشاط لتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية تجاه أوروبا.

نظرا لضعف حماية التجانس كونها غير قادرة على المراقبة الذاتية من حيث ضعف الدول لمراقبة حدودها والطبيعية اجتماعية المفككة اثنيا وعرقيا".[2]

فالجريمة المنظمة تضم النشاط المنظم لمصادر المخدرات والحشيش المغربي وتهريب الكوكايين بالإضافة إلى تهريب الاسلحة خاصة بعد الربيع العربي الذي عرفته بعض دول المغرب العربي كليبيا الذي أدى إلى انتشار هائل لسلاح مما جعلها مصدر تهديد لدول الجوار مثل الجزائر الذي أصبح أمنها مهدد بسبب التهريب السلاح إلى أراضيها.

---

[1] أحمد طالب أبصير، المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم سياسية والاعلام، قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية، فرع استراتيجية ومستقبليات 2010/2009، ص105.

[2] أمجد برقوق، الساحل بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العلم الاستراتيجي، العدد7، نوفمبر 2008، ص3

تكمن خطورة الجريمة المنظمة في كونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي بتعدد المساهمين الاستمرارية، هرمية التنظيم والشعبية.

الفصل الثالث: دراسة حالة أمن الحدود الجزائرية الليبية

المبحث الاول: الازمة الليبية والامن في الجزائر الانعكاسات والتحديات

أدى انهيار والدولة الليبية إلى مجموعة من التحديات الامنية في المنطقة ككل وفي الجزائر بصفة خاصة، هذه الاخيرة التي واجهت مجموعة من التحديات في حفظ أمن حدودها لما لأزمة الليبية من انعكاسات وبالتالي دراسة التهديدات الامنية التي تواجه الجزائر بفعل الازمة الليبية.

المطلب الاول: واقع أمن الحدود الشرقية (ليبيا)

أدى انتشار السلاح وسيطرة المليشيات على الامن في ليبيا على فلتان أمني داخلي كان له انعكاسات خطيرة على دول الجوار ضف إلى ذلك التدخلات الخارجية وفشل كل المبادرات السياسية للحد من الازمة الليبية مما أدى إلى انتعاش الخلايا الارهابية وزيادة الهجرة الغير شرعية وانتشار الجماعات المسلحة وصعوبة ضبطها فالجزائر بلد قارة لها امتدادات.

تقع الجزائر شمال القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء العربية تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم[1]، تشكل الصحراء عققها الافريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد

حدودها على طول 6343 كلم فهي تقسم 1376 كلم مع الحدود مالي، 956 كلم نيجر، 436 كلم، الجمهورية الاسلامية موريتانية 1559 كلم مع المملكة المغربية 25 كلم مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية 982 كلم مع ليبيا.[2]

إن هذه المساحة الشاسعة وطول الحدود يتطلب إمكانيات لوجيسيته ومادية ضخمة مما زاد من حجم التحديات التي تواجه الامن الحدودي للجزائر وليبيا، اعتماد ومقاربة كطرفين لضمان تنسيق المهام والاعباء الامنية، وسببت غياب الطرف الاخر في المعادلة

---

[1] Algeria country of orgin information (coin) report.(ho ne, office uk Borger agene), 14 march 2011.p10.

[2] جغرافيا الجزائر نقلا عن : http: // ar.wikipedia.org/wick//08/ac/d8/ba/d8b1/d8/7/9/8a/

تاريخ التصفح 2024/05/02

الامنية الجزائرية.[1]

إن غياب شريك ليس صانع للقرار بالإمكان الاتفاق معه ويحظى بالشرعية مع كل الليبيين زاد الامر تعقيدا نظرا لانقسام السلطة بين العديد من المؤسسات ضف إلى ذلك التحديات الاخرى، خاصة في الجنوب، فتأمين الحدود مع مالي مرهون بإيجاد تسوية لأزمة حركة الازواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة، أما فيما يخص ليبيا وأمام تصاعد الازمة بها فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الازمات فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميلشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة وهذه كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود أكثر من أي زمن.[2]

أدت التحديات الامنية بالمنطقة إلى انتشار كبير لوحدات الجيش الجزائري على الحدود الشرقية مع تونس وليبيا بسبب الاضطرابات المتكررة في الجهة الاخرى من الحدود " حسب الصحيفة الوطن أن 20 ألف جندي ينتشرون على طول الحدود الشرقية (تونس) والجنوبية الشرقية (ليبيا) وقد جاء في دراسته لبيار رازوكس Razoux pierre بعنوان تأملات في الازمة الليبية". الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية أن أكثر من خمسة الألاف حماة للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية الليبية.[3]

أدى الهجوم على قاعدة تقنتورين أي في يناير 2013 والذي أسفر مقتل جزائري واحد و37 أجنبيا، وقد كان الوزير الاول الجزائري عبد المالك سلال أعلن أن الاسلاميين المسلحين الذين نفذوا الهجوم دخلوا الجزائر من ليبيا، بالإضافة إلى المليشيات السلفية، تسيطر بعض قبائل الطوارق الليبية على أجزاء من الحدود بين البلدين، وسبق أن طالب

---

(1) توفيق هامل، الجزائر: تعقيدات البنية السلطة وتحديات البيئة الامنية، مركز الجزيرةو

(2) تاريخ التصفح 29 أفريل 2024. http : // studies.aljazeera.net.reports/201505/201553//05449587939939.html
توفيق هامل، المرجع نفسه.

(3) الجزائر توقف التنسيق الامني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب تسيطر على مناطق فاصلة عن البلدين نقلا عن:
Http// www. Abarabiya.net/ar/north-Africa/Algeria/2013/10/23/d8/7/d9/84. تاريخ التصفح 20/04/2024.

أعيان طوارق الجزائر من الجيش السماح لهم بالمساعدة في تأمين الحدود حتى لا يتكرر هجوم تقنتورين. [1]

من جملة الاجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية:

- غلق الحدود الاجراءات مع ليبيا بشكل كامل، خوفا من تسلل مجموعات إرهابية والحد من عمليات تهريب السلاح وكلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.[2]

ومع تصاعد المد الارهابي بفضل ارهاصات الازمة الليبية حيث من المعروف أن الارهاب يعتبر حاليا واحد من أكثر التهديدات الخطيرة التي تهدد السلم والامن الدولتين[3]، حيث تعتبر الارهاب الدولي من الظواهر الاجرامية التي تجاوزت آثارها حدود الدولة الواحدة، فاكتسبت بذلك طابعا عالميا يهدد أمن وسلامة البشر وحقوق الانسان وحرياته الاساسية ومصالح الشعوب الحيوية وذلك بهدف إحداث تغيرات في الاوضاع الدولية.[4]

وذلك ما حصل في سوريا من خلال سيطرة داعش على مساحة كبرى من الدولة السورية زيادة على تنظيمات أخرى وهو السيناريو الذي يرسم في ليبيا والقاضي بتقسيمها وسيطرة جماعات مسلحة على أقاليمها مما عرض على الجزائر تعديل دستورها مما يتكيف مع طبيعة المرحلة والسماح للجيش بالتدخل خارج الحدود.

مما سمح بمطاردة الجماعات المسلحة خارج حدود الجزائر لأن تدرك إدراكا تاما بأن انهيار ليبيا سيؤدي حتما إلى تحديات ذات أبعاد خارجية لا يمكن التحكم فيها وبالتالي ضرورة لجم هذه التحديات قبل أن تتحول إلى معضلة أمنية كارثية خاصة إذا علمنا أن الجزائر مستهدفة

---

[1] Pierre Razoux ions sur la-crise libyenne, études de l'irism.n27.2013.p41.

[2] مسؤول ليبي: ترتيبات أمنية تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، موقع صحيفة رأى اليوم نقلا عن:
http : //www.raialogoun.com/2p=297296 تاريخ التصفح 2024.22/04/02|16.

[3] Zéine moubye, le problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de sécurité mali. Bomahh. Frederick Ebert stiftung.février 20147.p.

[4] لونيس علي، آليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية انفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2012،ص16.

من تنظيم الدولة الاسلامية حيث هزم في العديد من المعارك التي خاضها ضد الجيش الجزائري .

مما أدى به إلى توقيف نشاطه هذا السؤال الذي سيتوقف أحمد سلطان لماذا أوقف تنظيم الدولة الاسلامية هجوماته داخل الجزائر في الآونة الاخيرة.

ويرجع الخبير في الشؤون الامنية العقيد المتعاقد أحمد سلطان التراجع إلى أسباب ومبررات واقعية.

الاول: أن الجزائر لا يمكن قياسها ومقارنتها من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية بتونس أو ليبيا أو النيجر أو مالي.[1]

الثاني: التنظيم وسبب تمدده على مساحات شاسعة في شمال وغرب إفريقيا لم يعد قادرا على حشد قدرات قتالية كبيرة تملك التي يستخدمها في العراق وسوريا، ومن هنا فالتنظيم يتحدث عن أن الجزائر التي أعلنها ولاية ولا تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لخوض معركة حاسمة وليس مناوشات أو اشتباكات تدور بين كر وفر بين حين وآخر إلى جانب الدعم الذي تحظى به التنظيمات المسلحة في ليبيا من جهات خارجية والتي أدت إلى وضع استراتيجية أمنية مركبة بما يتلاءم مع مسؤولية تاريخية.

في ظل تزايد نفوذ الجماعات الجهادية في ليبيا، وظهور الدولة الاسلامية في العراق والشام والمؤشرات القوية لتمددها إلى إجزاء في ليبيا وكذا التهديد الذي يتعرض له تونس ورغم عقيدة الجيش الوطني الشعبي التي تصر على عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى بأي طريقة من الطرق إلا أن الاوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل بمنع وقوع أي خطر على أراضيها، وتسخير قوات مسلحة لتأمين الحدود حيث يقدر تعداد هذه القوات الجاهزة لتدخل 3 الألاف عسكري منهم قوات نخبة النخبة اللواء 104 للمناورات العملياتية وتنفذ مثل هذه العملية في حالة توفر معلومة على قدر كبير من

[1] لونيس علي، مرجع سابق.

الاهمية حول تهديد جدي للأمن الوطني أو محاولة تكرار سيناريو تقنتورين انطلاقا من أراضي الليبية.[1]

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الامنية الجزائرية فحسب كون الامن لم يعد محصورا في تأمين الحدود وفقط بل كل مناحي الحياة في المجتمع تتأثر لما يكون هناك تهديد يمس استقرار البلد، وهو ما سأحاول تشخيصه في هذه المحطة في خلال الربط بين التهديدات المصدرة من ليبيا وما وازرها من انعكاسات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

خصوصا أن الحرب في ليبيا خلفت وراءها أزمات حقيقية من حيث انتشار السلاح وتفشي جريمة المنظمة وسقوط شمال مالي بيد جماعات مسلحة وتهديدات أخرى شكلت هواجس حقيقة للمواطن الجزائري والنظام الجزائري على حد سواء.[2]

إن المشهد السياسي الذي تعايشه الجزائر متأثرا بحجم كبير بما يجري في حدودها خاصة الليبية والمالية، وإضافة إلى البيئة الحرجة التي يشهدها جوارها الجغرافي مع تصاعد الازمة الليبية وتواصل الازمة في مالي، يثقل على الواقع السياسي للجزائر وينذر بإمكانية استغلال تلك البذور الداخلية والسباقات الاقليمية والدولية إلى تحديات أمنية كبيرة في جميع الحدود الجزائرية ومن خلال دراسة طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية منذ 2011 يلاحظ أن الجزائر تتعامل مع الاطراف الرسمية الممثلة للدول مما يجعلها في صدام مع باقي التنظيمات التي تخضع للدولة حيث كان موقف الجزائر واضحا حازما رفضت أي تدخل من الحلف الاطلس استنادا إلى مبدئها في عدم التدخل في شؤون الدول وعدم الاخلال بسيادتها، إضافة لحرصها أن لا تكون هناك قاعدة عسكرية للحلفاء وكانت نظرة الجزائر للمجلس الوطني

---

[1] محمد بن أحمد، الرئيس بوتفليقة والفريق توفيق وقايد صالح يعتقدون أنه " فخ" منصوب لبلادنا، إمكانية التدخل في ليبيا مطروحة نقلا عن:
Http : //www.elkahbar.com/press/article/57818/d8/d5/d9/85/d9
11h27 تاريخ التصفح 6ماي 2024

[2] قوى بوحنية، (الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل ... العربي إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي، المجلة الافريقية للعلوم السياسية نقلا عن:
http: //www maopolitique.com/mas/indiex.php?option=comcontent :view=article.
. لتوقيت 13:00 تاريخ التصفح 7ماي 2024

الانتقالي نظرة شك وريبة، لتوفر معلومات لدى الحكومة الجزائرية مفادها وجود عدد من الاسلاميين الليبيين الذي فلتلوا مع الجماعات الاسلامية المسلحة في الجزائر وتم تسليمهم إلى العقيد القذافي يشاركون في الحرب إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي ضد كاتب القذافي أضف إلى تخوف الجزائر من انتقال السلاح الليبي إلى الاراضي وعودة الارهاب.[1]

تم تحجيم الدور الجزائري في ليبيا ومطالبتها بعدم التدخل الخارجي ورغم محاولة تجنيد كل الدول الافريقية واقتناع المجموعة الدولية لعدم التدخل العسكري في ليبيا وأن تلعب بذلك دورا مدعومة بالدول الافريقية لرحيل القذافي.[2]

إلا أن العالم لا يؤخذ بالمبادرة الجزائرية، أما على مستوى التصريحات الرسمية فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية أكد أن الجزائر، لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا ولا بأي شكل آخر نظام القذافي، مضيفا أن ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الوطني انتقالي[3] وحتى بعد سقوط الدولة الليبية لم تؤخذ مخاوف الجزائر من الازمة الليبية من قبل مما أدى بها إلى اتخاذ سياسية وانسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها من المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها وتحديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية لقد ادركت الجزائر أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من داخل الليبي.

كما أنه للأزمة الليبية انعكاسات اقتصادية واجتماعية على الجزائر.[4]

---

[1] محمد المداني زمن الربيع العربي، العلاقات الفيدرالية اليبية نموذجا نقلا عن :

http : //www.forum.algerie.com 1575.1604.1605.1606.1576.1610.60180.160.html

12:00 2024/05/10 تاريخ التصفح

[2] أحمد عظيمي، المجلس الانتقالي سيدفع الضريبة الانتصارلنا وعلاقته مع الجزار ستكون متوترة، جريدة صوت الاحرار نقلا عن الموقع:

http.// abimiahmed,over.com/article.855199 html

تاريخ التصفح 2024/05/02 التوقيت 7h.30

[3] بن عنتر عبد النور،.....ص 5-6.

[4] نصير زوات، الجزائر والازمة الليبية، موقع الجزيرة نت نقلا عن:

http:// www, aljazeera.net/know.ledgegate/opinions.

20/04/2024. 15h387

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة الليبية على الجزائر

فالتبعيات الاقتصادية والاجتماعية ترافق تزايد التهديدات الامنية التي تعنى بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية لدول.

فالجزائر لها حدود مع دول منهارة اقتصاديا واجتماعيا: النيجر، ليبيا، مالي مما فرض على الجزائر تخصيص مبالغ مالية وبشرية كبرى، نظرا لتبنيها طرق مساندة الحلول الاقتصادية والاجتماعية الأزمات.

مما سب نخلص إلى أن الازمة الليبية ألقت بظلالها على الموازنة العسكرية إذا أعلن عن خطة لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، وفي هذا السياق تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الامن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي لعام 2012 أي بزيادة 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام 2011 وتحتل الجزائر طبقا للأرقام المرتبة الاولى افريقيا والثانية عربيا بعد السعودية في الانفاق العسكري، بحسب معهد ستوكلهم الدولة للأبحاث السلام، وتتضمن قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه البرلمان الجزائري سنة 2012، ترفيع موازنة الدفاع إلى أكثر من 631 مليار دينار، أي 6 مليار.[1]

لترتفع ميزانية الدفاع إلى 10،04 مليار دولار، بسنة 2013 وما يقارب 12 مليار دولار سنة 2014 أي ما يعادل 7% من الدخل الوطن الخام.[2]

وهذا يسفر بشكل جلي أن استمرار تصاعد الازمة الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف أكثر من الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما ينقص من مقدرات الميزانية في قطاعات أخرى

---

[1] عثماني، الجزائر ترفع ميزانية الدفاع إلى 9.7 مليار دولار في2012 الدفاع والداخلية تتفوقان على التربية للمرة الاولى منذ عقود، جزيروس، نقلا عن:

http:// www.djazaires.com/elkhabar/26167. 23:05 2024/04/24 تاريخ التصفح

[2] Mehdi taje, la déstabilisation de l'Algérie ; scénario, catastrophe pour la Tunisie, depuis le site : http :www. Leadres.com.tn/ article/17521.la distribution de Algérie scenario catastrophe pour la Tunisie Dat de révion 2024/05/24 18 :00h.

على غرار التنمية والصحة والتعليم خاصة إلى أسعار قد تدق ناقوس خطر أزمة اقتصادية حقيقية في الجزائر.

كذلك لا يفوتنا التنويه إلى التداعيات السلبية التي تعرضت لها الجزائر نتيجة أزمة الرهان في تقنتورين على الجانب الاقتصادي، حيث تقدم الاحصائيات ما يزيد عن 44 مليون دولار، وفي المجال الامني ضرورة إعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث الوسائل المراقبة والرصد وهو مطلب الشركات الاجنبية للعودة للعمل في الجزائر، أما في المجال السياسي فقد تراجعت نسبة السياحة إلى الصحراء الجزائر خاصة من طرف السياح الاجانب خوفا من الاختطاف والقتل.[1]

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تأتي ضمنية اللاجئين التي أصبحت مؤخرا بنتيجة الازمات المختلفة التي تعرفها كل من ليبيا، سوريا، مالي وغيرها، فهربا من الانفلات الامني والفوضى يلجأ العديد من المواطنين للفرار من أوطانهم نحو دول الجوار للنجاة بحياتهم، وبحكم أننا نتناول في دراستنا هذه الازمة الليبية وتداعياتها على الامن في الجزائر فلا بد أن نسلط الضوء على هذه القوية ونكشف انعكاساتها على الجزائر.

تختلف الارقام بشأن العدد الحقيقي للاجئين من الجرائد، باعتبار أن العدد مستمر في التزايد رغم الحدود المغلقة بريا، في الوقت الذي تحدث فيه الهلال الاحمر الجزائري عن وجود أكثر من 50 ألف لاجئ دخلوا إلى الجزائر هربا من الاوضاع في ليبيا، ذكر مصدر مسؤول من وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر لبوابة إفريقيا الاخبارية أن عددهم يقارب ال30 ألف لاجئ بالضبط 29030 لاجئ أغلبهم دخلوا عبر المعابر الحدودية المشتركة ويستقرون بشكل أوسع بالمدن الجنوبية الشرقية للوطن وبالضبط بمدن إيليزي، واد سوف ، ورقلة والجهة الجنوبية لمدينة تبسة، وهناك أعداد حسب المصدر اختارت التوجه نحو الشمال بحثا عن العمل والاستقرار، وأكد المصدر أن الجزائر حريصة على خلق جو

[1] عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر من تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ومنطقة الساحل الافريقي، وورقه مقدمة إلى ملتقى الدولي الاول حول: المقاربة الامنية الجزائرية في ساحل الافريقي، الجزائر، قالمة جامعة 8ماي 1945 إلى يومي 24-25 نوفمبر 2013.ص06.

حياة لائق بحيث تم انشاء 3 مراكز إيواء العائلات الليبية مركزان بمدينة ايليزي ومركز آخر جنوب مدينة واد سوف، وهي مراكز تحتوي على قيام ويتم دعمها بالمؤونة بشكل منتظم.[1]

كما أقرت الحكومة تقديم مساعدات للمدن الحدودية بليبيا على غرار " غات وغدامس وأوباري".[2]

وهو ما يتكفل به الهلال الاحمر الجزائري بنقل المساعدات الانسانية إلى تلك المدن هذا من جهة ومن جهة أخرى يجمع التبرعات من السكان المحليين في ولاية ايليزي.[3]

من خلال ما سبق يتضح لنا الخطر الذي يعرفه الجنوب والذي من السهل توظيفه لزعزعت استقرار البلاد عبر تحريك ملف الطوارق لحصد الغنائم وهو هو ما يمكن استغلال غياب الحكومة فيه إذ يتعاطى في الوقت الحالي مع ملفات الخارجية غافلة عن الملفات الداخلية المحلية، وفق هذه الموجة المتصاعدة لا مفر من وضع خطط استراتيجية تنموية مستدامة وعادلة عبر كل ربوع الوطن، وترتقي.

بهذه المناطق لمستقبل أفضل، وهو ما يصعب التكهن به في ظل بروز أزمة اقتصادية حقيقية سيعاني منها البلد.

فالنظام الذي يتجاهل قوى التغير والتقدم أو يتجاهل أمال الجماهير لا يمكن أن يحقق الامن وبالعكس فإن تحقيق العدالة الاجتماعية هي أحسن ضمان من التهديدات الداخلية والخارجية.[4]

---

[1] رياض معزوزي، الليبيون اللاجؤون في الجزائر .. قصة أخرى لضياع نقلا عن:
http : //www.afrigo tenews.net/content/d8/a7.
تاريخ التصفح 2024/04/24 14:00

[2] بطواهرية، توسيع قائمة دخول اللاجئين الليبين إلى الجزائر بوابة النشر نقلا عن:
http : www.echouroukonline.com/ara/articles 224111.html 13 :25 2024/05/05.

[3] ضياء الدين زيادي، خطة انسانية استباقية عبى الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبين، قناة الوطن الجزائرية نقلا عن:
http : // www.elwatan media.com/ar ?/3115. 2024/05/14 17:00.

[4] عمر عبد الله كامل، الامن العربي من منظور اقتصادي في الاعمال الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلة (مركز الدراسات العربي– الاوروبي، ط1، 11/01/1996، ص8.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية التعامل مع الازمة الليبية

إن أي أزمة داخل دولة ما تفرض تحديات على دول الجوار فالأزمة في أكرانيا امتدت إلى بولندا ودول أوروبا الشرقية بل قد تنتشر في كل أوروبا والعالم والازمة في سوريا لها انعكاساتها على تركيا والعراق وغيرها والازمة في ليبيا لها انعكاساتها على مصر والجزائر مما يزيد في حجم التداعيات التي تفرزها الازمة الليبية على الجزائر ولمجابهة هذه التحديات وضعت الجزائر مقاربة خاصة لتعامل مع الازمة الليبية قصد حصر أخطارها لتجاوز التهديدات الامنية المرتقبة من الازمة الليبية على أمن واستقرار الجزائر وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

المطلب الاول: محددات الموقف الجزائري من الازمة الليبية العقيدة الامنية الجزائرية

1- مفهوم العقيدة الامنية:

فهي "مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تتشكل نظاما فكريا لمسألة الامن في الدولة".

فالعقيدة الامنية تمثل تصور أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يجب كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.

كما يمكن أن تأخذ صيغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوي النافذة في المجال الامني لهذه التفسيرات والرؤى.[1]

وبناء عليه نلحظ أن العقيدة الامنية ترتكز على مبادئ وخلفيات فكرية وتاريخية ومعطيات جيوسياسية تحدد من خلال المواقف السياسية والامنية للدول إزاء حالات الازمات المتباينة.

---

[1] صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد05، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010، ص290.

2- محددات العقيدة الامنية الجزائرية:

أخذت العقيدة الجزائرية مع تسعينيات القرن الماضي بعد برغماتي جديدا، لكن هذا الاخير لم ينفي بعض المحددات خاصة التي اكتسبتها الجزائريات الحرب التحريرية.[1]

من أهم المحددات العقيدة الامنية الجزائرية فيما يلي:[2]

1- المحدد التاريخي:

يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها فما من بلاد دخلت الجزائر، إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الامنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخراجي على حد سواء.

2- المحدد الايديولوجي:

وهو مرتكز أساس العقيدة الامنية الجزائرية منذ الايام الاولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدرا ذو قيمة بالنسبة للعقيدة الامنية حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989، وهي مراجعة أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال ولقد رسمت الاشتراكية العقيدة الامنية قرابة 3عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ في ظل عصرها ما بعد الحرب الباردة وصولا إلى تعديل الدستور والتغيير الجذري في العقيدة العسكرية الجزائرية.

---

(1) Yahy.hzoubri, les e tat unis et l »Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération, dans : l'Algérie faceoux Maghreb machrek frome a prise fondation méditerranéenne d'étude stratégique n.200.eté 2009.p72

(2) بورعة علي جهاد الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية الجزء الاول، المجلة الافريقية، للعلوم السياسية نقلا عن :

http : // bchaib.net/mas/index php? Option=com. content/view/article=123 sécurité

تاريخ التصفح2024/05/07

3- المحدد الجغرافي:

اعتبار الجزائر لها موقع استراتيجي بعد متوسطي بعد افريقي بعد مغاربي، هذه الابعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الارهاب في ظل التحولات التي أفرزتها الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: ملامح الموقف الجزائري من الازمة الليبية قبل سقوط القذافي

يؤكد البروفسور " بن عنتر عبد النور " أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات:

- تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صدها وهو ما قد يؤدي إلى تدخل دولي مثلما حدث في ليبيا
- تكمن في مخاوف الجزائر الامنية المباشرة التي قد يترتب على الازمة الليبية من تهريب الاسلحة وتوسيع رقعة الارهاب وتحول إلى أحد معاقل إضافة إلى شبح الهجرة الغير شرعية عبر وصول لاجئين الليبيين إلى الاراضي الجزائرية وما قد تتحمله الجزائر من تبعات اقتصادية واجتماعية كنتيجة لهذه الظاهرة.
- حول التخوف من تداعياتها التدخل الاجنبي في ليبيا على الجزائر.
- المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الانظمة بقوة.[1]

وقد قدمت الجزائر نظرا لثقلها السياسي في المنطقة مبادرات سياسية في اتجاه المساهمة في حل الازمة الليبية، بل على العكس نجحت أطراف أجنبية وليبية، سواء تلك المدفوعة بقدرة

---

[1] عبد النور بن عنتر، العلاقات الجزائرية بعد القذافي، الاستقرار أولا: شبكة الجزيرة ص4. نقلا عن:
http:// studies, aljazeera.net/ resource gallery/ media/ document/ Algeria/200nd/lolibja.pdf.

دافع أو تلك التي تتحدث عن معطيات واقعية في استدراج الجزائر إلى فخ " رد فعل" والوقوف عند خط الدفاع السياسي عن موقفها منذ بدأ الاتهامات تكال للجزائر، مرة بتوريد مرتزقة إلى ليبيا إرسالهم للقتال لمصالح القذافي ومن بين ردود الفعل سلسة من البيانات التي تكذب قصة المرتزقة.[1]

هنا نجد أنه ومن خلال ندوات مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية أن الأستاذ " عبد الوهاب بن خليف" قد أشار إلى أن اتهمام المجلس الانتقائي الليبي أخذ أبعاد واسعة ووصل إلى الولايات المتحدة الامريكية ليتبين فيما بعد أنها مجرد ادعاءات لا تستند إلى آية أدلة وهو ما أعلنه قائد القوات الافريكوم في زيارته للجزائر، وأيده من ذلك وزير خارجية فرنسا.

مضامين المقاربة الجزائرية لتعامل مع الازمة الليبية:

يمكن تحدد أهم مضامين المقاربة الجزائرية لتعامل مع الازمة الليبية التي تعد أرضية صياغة مبادرة الجزائر لتعامل مع الازمة الليبية إلى النقاط التالية:

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جميع الاطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بالمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الاسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، وبعد سياسي أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية لإخضاع جميع الاطراف إلى انصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الاماراتي السعودي، وبذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة باليبيا قد تدخلها قوات برية.[2]

---

[1] أميرة عبد الحكيم، تدخل الجزائر في الازمة الليبية تفادي التورط العسكري نقلا عن:
Http. // www.ahram.org.eg/news/5425/80/news prient/353903.qsx 20.00 2024/05/17.

[2] هشام الشلوي ، الجزائر وفرص حل الازمة الليبية نقلا عن:
تاريخ التصفح 25: 13 2024/05/18 http:// www.noonpost.net/content/3848

3-تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى الطرف الليبي على أنه جائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على أساس، المنطلق من أن الجميع جزء من الازمة وجزء من الحل.

4- ترى الجزائر بحسب مراقبين ان هذه الاشتراطات المتشددة تقضي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي بفعل تناحر القوى الليبية وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين الطرفين أحدهما يكفر آخر سياسيا.[1]

5- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار شامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعلاه الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الافريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2013 عن جريدة " الوسط" الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا للإطلاق مبادرة الحوار واستعانت الجزائر في إطارها ببعض الدول الصديقة لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادراتها وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الازمة المالية إلا أن القوى الدولية أفشلت هذه المبادرة.

6- وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على " جمع الفرقاء أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الاخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير لمرحلة انتقالية التي تؤسس الآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كمال تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والاولويات

---

[1] المرجع نفسه.

ومحاربة الارهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات أما بقية المطالب فتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.[1]

إلا أنه دولا أخرى اتخذت مسارا موازيا وهو ما أدى بالنهاية إلى تقاسم السلطة إن سعي الجزائر لحل الازمة الليبية يهدف إلى ما يلي:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الاقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.[2]
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- إعادة فتح حدودها البرية مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب للاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الاول لدخل في الجنوب لتفادي تفجر الاوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).
- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستقر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه على مساحة أكبر مما يكلف ميزانية ضخمة.[3]

تحديات المقاربة لحل الازمة الليبية:

---

[1] أميرة عبد الحليم، المرجع نفسه.

[2] نصير زرواق، الجزائر والازمة الليبية، موقع الجزيرة نت نقلا عن: http :www.aljazeera.net/know lédgegate/opinion 15h38 2024/04/21.

[3] نصير زرواق، المرجع نفسه.

إن الجزائر في سعيها لتسوية الازمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه العديد من التحديات فالأطراف الاقليمية بعضها غير مبال بما يحدث في ليبيا أو هو مكبل بالضغوط الغربية، كما دعت مؤخرا خمس دول في منطقة الساحل (تشاد، مالي، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا) في اجتماع عقد في موريتانيا، الامم المتحدة لتشكيل قوة دولية لتدخل عسكريا في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة وفي الوقت الذي تفتقد فيه جول المجاورة للجزائر للقدرات الامنية والعسكرية سوآءا في مالي أو موريتانيا أو تونس وهذا ما يفسر الأنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر.

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري وهي احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الامن بتهدئة الاوضاع في هذه المدن، مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الو.م.أ وفرنسا للدفع الجزائر لتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الارهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الارهابية في رقعة جغرافية واسعة، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية وتزايد اعداد الرافضين السياسات الغربية.

كما زادت التكهنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري وكذلك الجيش المصري للاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسؤولين الجزائريين أصروا على انكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية واعتبروا البعض أن محاولات الخارجية لزج بالجيش الجزائري أو " توريطه الجزائر" في الحرب في ليبيا ماهي إلا محاولات للاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر فالقوى الغربية هدفها

استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي يتجاوز في مجموعة 74 مليار دولار.[1]

[1] نصير زرواق، المرجع نفسه.

خاتمة

لقد تبنت الجزائر مجموعة من المقاربات لتأمين أمنها الحدودي خاصة ليبيا ولقد تناولنا في دراستنا الجوانب الكبرى في هذه المقاربة بما يضمن تحقيق أهداف العليا للبلاد وبالتالي ضمان السيادة الوطنية وتحقيق مصالحها القومية وكذا دراسة ليبيا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطبيعة الفواعل الداخلية والدولية المتواجدة بها.

إن الامن بجميع أبعاد هو الهدف الذي تسعى إليه كل دولة في بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية وما يعتريه من تحديات بحكم أن الدول تؤثر وتتّأثر بما يجري حوله. وقد أشرنا إلى الامن بأبعاده ومستوياته فالأمن بمفهومه العام يعنى بالأمن الاقتصادي والامن المجتمعي والامن البيئي والامن الإنساني والامن السياسي والامن الغذائي والامن العسكري كل هذه القطاعات تصلنا إلى بناء مفهوم الامن القومي.

لقد أفرز سقوط الدولة الليبية وتحولها إلى دولة فاشلة مجموعة من التهديدات والمخاطر أفرزت مجموعة من الظواهر كتهريب السلاح والهجرة الغير الشرعية بل وحتى التهديد الامن العسكري الجزائري مما جعل الجزائر تصيغ استراتيجيات متعددة الابعاد فمن جهة القوة العسكرية أضافت وحدات عسكرية جديدة في الحدود إلى جانب العمل المخابراتي ومن جهة دبلوماسية قامت بالعديد من المبادرات السياسية وتفعيل الحوار السياسي والسلمي بين الفرقاء الليبيين والعمل الإنساني مثلما حدث أثناء فيضانات "درنة" ومحاولة تبني مقاربة اقتصادية جديدة ومحاولة تبني مقاربة اقتصادية جديدة مع المجلس الوطني الليبي في إطار الاتفاق الثلاثي بين ليبيا وتونس والجزائر إلى جانب المساهمة في البناء الدولتي في ليبيا من خلال تأسيس المؤسسات الدستورية الليبية. حيث أن الجزائر تعتبر ليبيا امتدادها الجيو سياسي من حيث شساعة الحدود المرسومة بين البلدين وطبيعة القبائل الليبية والجزائرية خاصة التوارق وكذا التركيبة البشرية العربية والذي نتج عنه تناسق اجتماعي كبير لا يمكن فصله.

إن الجزائر تبني أمنها على مرتكزات الثلاث:

- مبادرة الأمنية في إطار الحوار والتعاون الاقتصادي للوصول إلى تنمية مستدامة.
- تعتبر الجزائر مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الدية مبدأ لا يمكن تغييره.

- إعادة واسترجاع مكانة الجزائر في شقها الدبلوماسي أولوية الأولويات وهذا ما نلاحظه من خلال تواجدها كعضو غير دائم في مجلس الامن ومرافعتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الدول لتحقيق مصيرها كفلسطين والصحراء الغربية وإصلاح بنية النظام العالمي.

لقد انطلقنا في موضوعنا من أن الجزائر قد تبنت استراتيجية أمنية فعالة في تأمين حدودها نجحت من خلالها في تأمين حدودها وهو ما تأكد فعلا من خلال الدراسة حيث نجحت الجزائر في تحقيق أمنها القومي والوطني حيث لم تسجل أي عملية إرهابية أو اختراق الحدود منذ سقوط الدولة الليبية بل أن الحدود تم فتحها ودخول السلع والبضائع تفعيل الحركة التجارية وحتى دخول السياح من البلدين بكل أريحية، إن تبني الجزائر تصور أمني أكثر شمولا قد خدم مصالحها الأمنية في ظل ما تشهده المنطقة من فوضى وعنف اللاستقرار وبالتالي نجاح المقاربة الجزائرية.

لقد فرض الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر تحديات أمنية كبرى مما فرض زيادة في التكلفة المادية والمعنوية لتأمين الحدود الجزائرية الليبية كما لعبت الفواعل الخارجية دورا كبيرا لتأزيم المشاكل الحدودية من خلال المرتزقة والميليشيات ودعم طرف على آخر إلا أن الجزائر نجحت في تبني استراتيجية أمنية تعاونية في تأمين حدودها وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية التي انطلقنا منها في دراستنا وكذا مصداقية الفرضيات الجزئية وكنتيجة توصلت إليها دراستنا أم مقاربة الامن الإنساني من شأنها تحقيق الامن والاستقرار من خلال التعاون الإقليمي وتكثيف الجهود بين الجزائر والليبية والقوى الكبرى دون عملية التدخل العسكري ويتم ذلك بتبني الحوار السياسي بين كل الأطراف المتنازعة في ليبيا ووجود دول الجوار كطرف الحوار على اعتبار أن المساس بأمن دولة ما يمس بالدولة المجاورة فتكمن الأهمية الاستراتيجية للجزائر من خلال الموارد الحيوية التي تمتلكها في ظل تنافس كبير بين فرنسا وروسيا والكيان الصهيوني والامارات وتركيا على ثروات ليبيا والتي تحتل مرتبة متقدمة في الاستراتيجيات الدول.

لقد أدركت الجزائر جيدا أن ليبيا أمن ليبيا من أمنها فقامت بتفعيل العديد من الاتفاقيات التعاون والامن مما يجعل منها لاعبا محوريا في الحل الليبي وذلك من خلال تعزيز العمل الجماعي لرسم سلم دائم في ليبيا.

توصيات الدراسة:

تتبنى الجزائر مقاربة سياسية في حل الازمات ترتكز بالأساس على الدبلوماسية المبنية على الحوار الداخلي بين الفرقاء والخارجي بين الفواعل الدولية المرتكزة على الاقتصاد الذي يضمن الوصول إلى التنمية إلى جانب تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية في بعده الداخلي والعالمي فالإرهاب والجريمة المنظمة أصبح عابرا للقارات وفي الخير وصلنا إلى مجموعة من التوصيات مفادها:

1- زيادة الانفاق العسكري وعصرنة الجيش لتفعيل الرقابة الحدودية خاصة في ظل عالم متغير ازدواجي المعايير تغيب فيه العدالة الدولية وما الحرب الأوكرانية الروسية والابادة الجماعية في غزة وفلسطين إلا خير دليل على ذلك.

2-التخلي عن الحياد السلبي بل ممارسة الحياد الإيجابي في بنية النظام الدولية وتحويل مفهوم الامن القومي إلى فضاء استراتيجي وعلى رأسه دول الجوار وهو ما كرسه الدستور الجزائري الجديد.

3-تبني مقاربات اقتصادية تنموية تنعكس على دول الجوار لقد أثبت الواقع أن الدول تتأثر بواقعها الاقتصادي في مناعتها من التدخلات الخارجية.

4-تفعيل المقاربة الدبلوماسية وعودة الجزائر إلى مكانتها التاريخية في فضائها المغاربي وبناء كيان جديد حيث أن الاتحاد المغاربي الذي أثبت فشله إلى جانب لعب دور هام في اتحاد الافريقي واستغلال مقعدها الغير دائم بمجلس الامن.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- اندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري، وهيثم الايوبي، بيروت، دار الطليعة ط2، 1970.
- جون بيلس، وستف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر مركز الخليج للأبحاث،2001.
- حسين المنقودي، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، مجلد بلومايين ع10، معهد الدراسات الدبلوماسية، (ديسمبر 1988) .
- روبرت ماكنمارا، جوهر الامن، ترجمة يونس شاهين (الهيئة المصيرية العامة لتألين والنشر، القاهرة، 1971.
- روبرت مكنمارا، جوهر الامن، تر، يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة ، لتأليف والنشر ، 1970.
- زايد وعبد الله مصباح، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية، الجزائر، 2007.
- سيد أحمد قوجيل، " تطور الدراسات الامنية ومفصلة التطبيق في العالم العربي"، دراسات استراتيجية، العدد169، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012.
- صن تزو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شبابك، دار الطليعة، 2007.
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 2006.
- عبد الناصر جندلي، التنطير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوين الجزائر،2007.
- عدلي حسن سعيد، الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه (د.م.ن) مطالع الهيئة العربية العامة للكتاب، 1977.

- عمر عبد الله كامل، الامن العربي من منظور اقتصادي في الاعمال الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلة (مركز الدراسات العربي- الاوروبي، ط1، 11/01/1996
- كارول كلوز فيتش، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الامامي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1997.
- ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، بيروت، دار الطليعة، 1967.
- الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم (الجزائر، دار الهدى 2013).

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- [1] استراتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل تهديدات الامنية الجديدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياساتعامة من اعداد الطالب: مصطفى مريني، جامعة زيان عاشور الخليفة، 2022/2021.
- أحمد طالب أبصير، المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم سياسية والاعلام، قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية، فرع استراتيجية ومستقبليات 2010/2009.
- الحامدي عبدون، آمن الحدود وتراعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
- لونيس علي، آليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية انفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2012.
- منصور لخضاري، استراتيجية الامن الوطن في الجزائر 2011//2006، جامعة الجزائر، أطرحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التنظيم الاداري والسياسي، 2013/2012 .

- نسيمة الطويل، الاستراتيجية الامريكية في شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر 2010.
- وسيلة قنونفي، حق الانسان في الامن في سن مقارنة الامن الانساني، مبادئ القانون الدولي(أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف، 2014/2013.

ثالثا: المجلات والمقالات العلمية

- أمجد برقوق، الساحل بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العلم الاستراتيجي، العدد7، نوفمبر 2008.
- بروال ال، خيرة عبد العزيز، استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في المنطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأ/ن الانساني، مخير الامن الانساني، جامعة باتنة 1 المجلد5، العدد01، 2020.
- خلفة نصيرة، رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والامنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيارت، المجلد 03، العدد 2، 2018.
- رحماني رميساء، محمد السعيد مكي، المكانة الجيوبوليتيكية للجزائر في الفضاء المتوسطي بين القوة والقدرة مجلة السياسية العالمية، المجلد7
- رياض حمدوش، تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية، مداخلة في إطار تنشيط فعليات الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، 2008.
- سليم جداي، التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد9، العدد1، سنة2022، ص328.
- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن، مستوياته وصيغة وتمديدات دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

- شمس بوشنافة، حدود الدور الجزائري في محاربة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، المجلد9، العدد1، 2016.
- صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، العدد الخامس، (جامعة محمد خيضر بسكرة).
- صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد05، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010.

- عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية المحلية السامية الدولية، العدد 160، أفريل 2005.
- عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 170، المجلد 7، مصر، أفريل 2005.
- عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر من تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ومنطقة الساحل الافريقي، وورقه مقدمة إلى ملتقى الدولي الاول حول: المقاربة الامنية الجزائرية في ساحل الافريقي، الجزائر، قالمة جامعة 8ماي 1945 إلى يومي 24-25 نوفمبر 2013.

- فرحات غول " أثر الاهتمام والعمل بالمواصفات العالمية لهيئة على تنافسية المؤسسات، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 2، ديسمبر 2007.
- فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ضل التحولات الاقليمية والدولية، المجلة الجزائرية الامن والتنمية، مخبر الامن في منظمة المتوسط، جامعة باتنة واحد، المجلد08، العدد 15، 2019.
- محمد طاهر عديلة، التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، المجلد 9، العدد1، سنة 2022.
- ميلود ولد الصديق، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، من منظور مقاربتي إفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال " الملتقى الدولي، الهجرة الغير شرعية واقع وتداعيات أيام 3-4 مارس، جامعة أدرار 2014.

رابعا: المطبوعات الجامعية

- قادة بن عبد الله عائشة، الامن الوطني الجزائري، محاضرات في مقياس دراسة استراتيجية وأمنية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

خامسا: المواقع الالكترونية

- www.ao.acadumy.org/dacs/ontrance to the strategic think by sabhnouf.2505008.doc/11-11-2018.
- Doafeer.net.https:// doafees.net security
- http:// ar.wikipedia.org.wik/……
- http : // www.plitics-dr.com/ar/indes.php/peremahink/3106 html/2013 /2
- http: // ar.wikipedia.org/wick//08/ac/d8/ba/d8b1/d8/7/9/8a/
- http : // studies.aljazeera.net.reports/201505/201553//05449587939939.html
    - Http// www. Abarabiya.net/ar/north-Africa/Algeria
- Pierre Razoux ions sur la-crise libyenne, études de l'irism.n27.2013.
- http : //www.raialogoun.com/2p=297296.
- Http : //www.elkahbar.com/press/article/57818/d8/d5/d9/85/d9
- http: //www maopolitique.com/mas/indiex.php?option=comcontent :view=article.
- http : //www.forum.algerie.com 1575.1604.1605.1606.1576.1610.60180.160.html
- http.// abimiahmed,over.com/article.855199 html
- http:// www, aljazeera.net/know.ledgegate/opinions.
- http:// www.djazaires.com/elkhabar/26167
- Http :www. Leadres.com.tn/ article/17521.
- http : //www.afrigo tenews.net/content/d8/a7.
- http : www.echouroukonline.com/ara/articles 224111.html
- http : // www.elwatan media.com/ar ?/3115.
- http : // bchaib.net/mas/index php? Option=com. content/view/article=123 sécurité
- http:// studies, aljazeera.net/ resource gallery/ media/ document/ Algeria/200nd/lolibja.pdf.
- Http. // www.ahram.org.eg/news/5425/80/news prient/353903.qsx 20.00 2024/05/17.
- http:// www.noonpost.net/content/3848

- http :www.aljazeera.net/know lédgegate/opinion

المراجع باللغة الأجنبية:

- Achales, Philipe Davide, jean jaque raches, théories de sécurité, définition approches et concept de la sécurité international, paris, Montchrestien 2002.
- Algeria country of orgin information (coin) report.(ho ne, office uk Borger agene),
- Barry Bussan, new patterns of global security in twenty firstury international affairs 3/1991 p432.
- Carnelian Novara, herbalism in security stuaties, am in introduction edition Paul, Williams, New York, 2008.
- David Lawso.realist international. Relation usurer theory. Ogwe. Rioborwe. Christopher and gig badge. De apartontent of history unmade aziiwe.auina voloisse.(may.2018)
- Luis Matines, alquida ou Maghreb lonuqie, institue for Security studios, 2007.
- Paul viati, mark kauppi international relation theory dualism pluralism, global and beyond, Benton, third edition, 1977.
- QU'Est-ce que la sécurité national « Thiery blague la revue international et stratégique 52 (hiver 2003,2004).
- Sibtrigo.le chner, snarchy in international relations, international studies and ashore university press November, 2017.
- Yahy.hzoubri, les e tat unis et l »Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération, dans : l'Algérie faceoux Maghreb machrek frome a prise fondation méditerranéenne d'étude stratégique n.200.eté 2009.
- Zéine moubye, le problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de sécurité mali. Bomahh. Frederick Ebert stiftung.février 2014.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في تأمين حدودها " الازمة الليبية نموذجا ورصد أهم التداعيات التي أفرزتها هذه الأخيرة على الجزائر والامن الإقليمي وحتى الدولي ومع تصاعد التهديدات العابرة للدول لم يعد تأمين إقليم الدولة كافيا لتأمينها بمعزل عن أمن الدول المجاورة وفي ظل هشاشة الحدود والاضطرابات الداخلية في كل من مالي ونيجر ودول الساحل وكذا بروز الكيان الصهيوني كلاعب في دولة المغرب وسقوط الدولة الليبية وعدم نجاح الليبيين في بناء الدولة من الجديد وفي ظل التهديدات الإرهابية المتصاعدة بفعل البيئة المناسبة لذلك أصبح من الضروري تبني مقاربة أمنية متعددة الابعاد سواءا اقتصادية أو سياسية أو إنسانية أو ثقافية وحتى بيئية وفي سياق توع مفهوم الامن ظهرت السياقات النظرية أمنية جديدة تؤطر كل ذلك فالفهم استراتيجية الجزائر في تأمين حدودها تناولنا الازمة الليبية لمعرفة المقاربة الجزائرية والاستراتيجية الأمنية المتبعة في ليبيا.

مصطلحات الدراسة:

الامن، الاستراتيجية الأمنية، التهديدات الأمنية، الازمة الليبية، الجزائر، ليبيا.

Abstract:

This study aims to examine Algeria's security strategy in securing its borders, using the Libyan crisis as a case study, and to identify the major repercussions that the latter has had on Algeria, regional security, and even international security. With the escalation of transnational threats, securing a state's territory is no longer sufficient to ensure its safety in isolation from the security of neighboring countries. Given the fragility of borders and internal disturbances in Mali, Niger, and Sahel countries, as well as the emergence of the Zionist entity as a player in Morocco, the collapse of the Libyan state, and the failure of Libyans to rebuild the state, and amidst the rising terrorist threats due to the conducive environment, it has become necessary to adopt a multi-dimensional security approach encompassing economic, political, humanitarian, cultural, and even environmental aspects. In the context of broadening the concept of security, new theoretical contexts have emerged to frame all these aspects. To understand Algeria's strategy in securing its borders, we have examined the Libyan crisis to understand the Algerian approach and the security strategy implemented in Libya.

Study Keywords: Security, security strategy, security threats, Libyan crisis, Algeria, Libya.

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان ..... _
اهداء ..... _
اهداء ..... _
مقدمة .....أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية الأمنية وأمن الحدود 10
المبحث الاول: استراتيجية المفهوم والمستويات 11
المطلب الاول: مفهوم الاستراتيجية: 11
المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية وأهدافها 13
المبحث الثاني: علاقة الاستراتيجية بالأمن.....17
المطلب الاول: مفهوم الامن وعلاقته بالاستراتيجية 17
المطلب الثاني: مستويات الامن 19
الفصل الثانـــي: الاستراتيجية الجزائرية في تأمين الحدود 29
المبحث الاول: الجزائر الموقع والامية الجيوبوليتيكية 30
المطلب الاول: الموقع الجغرافي 30
المطلب الثاني: التهديدات الخارجية على أمن الجزائر 33
المبحث الثاني: التهديدات الامنية دراسة تأصليه.....34
المطلب الاول: الارهاب 35
المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية (والجريمة المنظمة) 37
الفصل الثالث: دراسة حالة أمن الحدود الجزائرية الليبية 40
المبحث الاول: الازمة الليبية والامن في الجزائر الانعكاسات والتحديات 41

المطلب الاول: واقع أمن الحدود الشرقية (ليبيا) 41
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة الليبية على الجزائر 47
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية التعامل مع الازمة الليبية..... 50
المطلب الاول: محددات الموقف الجزائري من الازمة الليبية العقيدة الامنية الجزائرية.. 50
المطلب الثاني: ملامح الموقف الجزائري من الازمة الليبية قبل سقوط القذافي..... 52
خاتمة..... 58
قائمة المصادر 62
ملخص الدراسة: 69